الموازنة العامة للدولة
2011 - 2009

أسئلة الدعم الديون الإجور

تقارير الموازنة 4

2011

كتاب: الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٩ – ٢٠١١

أسئلة الدعم، الديون، الأجور

إعداد: حلمي الراوي

الناشر: مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان

العنوان: ٢٨ عمارات بنك الإسكان والتعمير – الدور الأول – شقة ٤ – الحي«١١» – ٦ أكتوبر

ت/ ف: ٣٨٣٠٢٧٩٠

البريد الإلكتروني: bahroegy@gmail.com

رقم الإيداع:

حقوق الطبع، يجوز نسخ أو إعادة نشر أي جزء من الكتاب بشرط الإشارة الصريحة للمصدر

تمهيد

في هذا التقرير يستمر فريق عمل المرصد في رصد الكيفية التي تدار بها المالية العامة للدولة، وذلك من خلال تحليل اتجاهات الانفاق العام خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١١.

يغطي هذا التقرير فترة اكتملت معها مسيرة تحليل عشر سنوات من مشروعات الموازنة العامة المصرية، وثائق خطط التنمية الحكومية الاقتصادية الاجتماعية، فضلا عن مضابط مجلس الشعب ذات الصلة بالقضايا السابقة.

يتميز ذلك التقرير بإلقاءه الضوء علي أداء آخر حكومات نظام مبارك، وكذلك آخر مشروع موازنة لذلك النظام، فضلا عن أداء آخر مجلس تشريعي نيابي في ذلك النظام، ليمثل بذلك مرجعا هاما لتلك المرحلة من مراحل تاريخ الاقتصاد الاجتماعي السياسي لمصر.

ينقسم التقرير إلي ثلاثة فصول:

الفصل الأول يستعرض الخطة الحكومية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية للعام المالي ٢٠١٠ – ٢٠١١ بالمقارنة مع العام المالي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ وكذلك مشروعي الموازنة العامة عن هذين العامين الماليين، مروربإلقاء الضوء علي مناقشات مجلس الشعب المصري حول الخطة والموازنة.

يتضمن الفصل الثاني تحليلا لمضمون رسائل الإعلام المصري المقروء واتجاهاته اثناء تناوله لقضايا الموازنة العامة وإدارة المالية العامة في مصر.

و يقدم الفصل الثالث تحليلا مستقلا لاتجاهات الإنفاق العام خلال العام المالي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ بالمقارنة مع مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٠ – ٢٠١١، ولذلك سوف يقتصر ذلك التحليل علي مشروع الموازنة فقط دون التطرق إلي أثر التحولات السياسية الهامة التي شهدها النصف الثاني من العام ٢٠١٠ – ٢٠١١، علي أن يصدر بها ملحقا خاصا فور انتهاء الحكومة من اعداد الحساب الختامي لذلك العام.

قام باعداد هذا التقرير كل من: غريب سليمان، أحمد علي، حلمي الراوي من فريق باحثي المرصد، بينما قامت مني بسيوني بأعمال الكتابة والتنسيق، وأخيرا قامت سوزان نور بنقله إلي الانجليزية.

تم اصدار هذا التقرير من خلال دعم الوقفية الأهلية للديموقراطية بالولايات المتحدة الأمريكية، فلها من فريق العمل كل الشكر والتقدير، وكذلك يتوجه المرصد بالشكر للشراكة الأوروبية للديموقراطية علي دعمها بناء قدرات فريق العمل لانجاز مهامه.

الفصل الأول: الخطة والموازنة للعام المالى ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ داخل مجلس الشعب

تمر الموازنة العامة – بعد اعدادها - بعدة مراحل قانونية إجرائية قبل مناقشتها وإقرارها بمجلس الشعب، لعل أول هذه المراحل هو عرض بيان الحكومة حول خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية، ويكون ذلك البيان أمام مجلس الشعب.

يتضمن البيان عرض السياسات الاقتصادية والمالية، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة الحكومية على لسان السيد وزير التنمية الاقتصادية، يعقب ذلك تقديم السيد وزير المالية البرنامج المالي للخطة الذى يمثل الموازنة العامة للدولة، يتم إحالة الخطة والموازنة إلى لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب لدراستهما واعداد تقرير حولهما ليُطرح للنقاش من قبل أعضاء المجلس، وهو الإجراء الأخير الذي قد يسفر عن تعديلات، يترتب عليها اعداد تقرير تكميلى. وسوف نقوم باستعراض هذه المراحل بالتتابع، وبالتطبيق على الخطة والموازنة للعام المالى ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ مقارنة بالعام ٢٠١٠ – ٢٠١١ وذلك على النحو التالى:

القسم الأول: بيان وزير التنمية الاقتصادية حول خطة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ [١]:

تناول بيان وزير التنمية الاقتصادية، عرض لخطة التنمية يتضمن؛

الأهداف الحكومية العامة والخاصة والسياسات التنموية بمحاورها الثلاث: الاقتصادية، الاجتماعية، والمالية فى ضوء أثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، على النحو التالى:

أهداف الخطة:

أوضح البيان أن الأهداف العامة للخطة تتلخص فى ثلاثة أهداف؛

الهدف الأول: الحفاظ على معدل نمو اقتصادي معقول وعدم السماح بتدني معدلات النمو إلى معدلات سلبية أو ضئيلة.

(١) بيان وزير التنمية الاقتصادية: مضبطة مجلس الشعب رقم ١٩٤ في ٢٨ إبريل ٢٠٠٩.

الهدف الثاني: الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للأفراد فضلا عن تحسينه باستمرار.

الهدف الثالث: الحفاظ على الاستقرار والتوازنات المالية والنقدية، وبالتالي الحفاظ على نسبة عجز في الموازنة لا تسبب أي اختلالات مالية يكون لها أثار سلبية أهمها تزايد معدلات البطالة.

وبعد عرض هذه الأهداف العامة، تناول البيان الأهداف الخاصة للخطة تفصيلا وبالمقارنة مع العام السابق وهي:

تراجع معدل النمو الاقتصادي:

شدد البيان على أنه على الرغم من أن معدل النمو الاقتصادى كان قد بلغ في المتوسط أكثر من ٧٪ خلال السنوات الأربع السابقة، فإن الخطة الحالية تستهدف أن يكون معدل النمو الاقتصادي [للناتج المحلى الاجمالى] في حدود ٤ . ٤,٥ ٪ في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، ذلك التراجع فى معدلات النمو هو أحد أهم آثار الأزمة المالية العالمية.

و أوضح الوزير أنه دون اتخاذ كافة السياسات المالية والاستثمارية المناسبة فإن معدل النمو قد يصل إلى ٢٪ أو أقل في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، مشيرا إلى أن قيمة الناتج المحلى الإجمالي سوف ترتفع لتصل إلى تريليون و ٤٠ مليار جنيه فى نهاية العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واستنادا إلى هذا الرقم سوف ترتفع قيمة الناتج المحلى الإجمالي إلى تريليون و ١٨١ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٠٩-٢٠١٠.

و أشار الوزير إلى أنه في ضوء هذه السياسات، وبالإضافة إلى اتجاه معدل التضخم إلى الانحسار فان الإنفاق الاستهلاكي للفرد سوف يصل إلى حوالي ١٠٦٠٠ جنيه بنهاية ٢٠٠٩، وسوف يصل إلى أكثر من ١٢٠٠٠ جنيه في نهاية العام ٢٠١٠، فإذا ما تم استبعاد تأثير الزيادة في الأسعار، فإن متوسط الإنفاق الحقيقي سيزداد بواقع ٣٪.

الاستثمار قاطرة التنمية:

أوضح الوزير أن المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادى يتحدد بحجم الاستثمارات، وحجم الصادرات، ولما كانت الصادرات – في ضوء الركود العالمي – سوف تنخفض، فإن زيادة الاستثمارات تعد البديل للحفاظ على مستوى نشاط اقتصادي معقول.

وأشار إلى أن المنفذ الفعلي من الاستثمار في العام الماضي بلغ حوالي ٢٠٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ –

٢٠٠٨، كانت تمثل ٢٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي، وأن الأثر المباشر للأزمة انعكس على حجم الاستثمارات المنفذة خلال هذا العام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، حيث انخفضت إلى حوالي ١٩٥ مليار جنيه، متوقعا ألا يزيد حجم الاستثمارات في العام القادم على مائتي مليار جنيه أيضا.

كان نصيب الاستثمار الخاص المنفذ بالفعل في العام الماضي في حدود ١٣٥ مليار جنيه، سوف ينتهي هذا العام إلى حوالى ١٠٥ مليارات جنيه، أي انخفض بحوالي ٣٠ مليار جنيه.

و أكد على أن الحكومة تتوقع وتعمل على أن تكون الاستثمارات الخاصة في العام القادم في نفس الحجم تقريبا، في حدود ١١٠ . ١١٥ مليار جنيه، وأنه بالاكتفاء بهذا الحجم من الاستثمارات الخاصة والتي إذا ما أضيفت إليها الاستثمارات العامة في حدود ٧٠ مليار جنيه، فإن ذلك معناه أن حجم الاستثمارات الكلية لن يساعد في تحقيق حتى معدل النمو المتواضع، ولذلك لابد من العمل على تعويض ولو جزء من هذا الانخفاض في الاستثمارات الخاصة من خلال الاستثمارات الحكومية الممولة من الخزانة العامة.

كما أشار الى أن الاستثمارات الحكومية المنفذة بالفعل في العام المالي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، كانت حوالي ٢١,٦ مليار جنيه، وخلال العام أضيف إليها حوالي ٦,١ مليار من خلال برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وفي موازنة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ تقدمت الحكومة بحجم استثمارات حكومية تقدر ب ٢٢,٢ مليار جنيه، أضيف إليها خلال العام ٢,٨ مليار جنيه من برنامج إدارة الأصول، وقد وافق المجلس على هذه الزيادة فى حينها، وأضاف أيضا استثمارات بحوالي ١٠,٢ مليار جنيه كاعتمادات إضافية، أى أن إجمالى الاستثمارات الحكومية بلغ ٣٥,٢ مليار جنيه. فى حين أن المقترح في موازنة هذا العام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ استثمارات حكومية ممولة من الخزانة العامة تقدر ٢٥,٧ مليار جنيه، بالإضافة إلى ٧,٧ مليار جنيه سوف تتاح من الموارد الذاتية لكافة الجهات الحكومية والمنح، وبالتالي فإن الموازنة العامة تتضمن مبلغ ٣٣,٤ مليار جنيه استثمارات حكومية، وهذا الرقم أكبر من الرقم الذي تقدمت به الحكومة في العام الماضي، وأكبر من الرقم الذي تقدمت به وتم تنفيذه في العام ما قبل الماضي، وبالتالي لابد من العمل على تدبير اعتمادات إضافية بحوالي عشرة مليارات جنيه، والهدف هو الوصول بحجم استثمارات الحكومة خلال العام ٢٠٠٩- ٢٠١٠ إلى ٤٣ مليار جنيه، وبالتالي تزيد على استثمارات الحكومة التي كانت تقدر ٤٢ مليار جنيه والتي سوف تنفذ خلال هذا العام بعد الاعتماد الإضافي.

أولويات الخطة:

في ضوء هذا الحجم الأكبر من الاستثمارات الحكومية العامة، فإن الهدف هو أن تستخدم هذه الاستثمارات الحكومية وفقا لنمط من ترتيب الأولويات يحقق الغرض الرئيسي من مواجهة الأزمة، وتوفير أكبر قدر من فرص

العمل لدرء احتمال زيادة معدلات البطالة بسبب انخفاض معدلات النمو، ولكن في نفس الوقت العمل على الانتهاء من المشروعات المفتوحة في كافة المجالات بما يساعد في تقديم الخدمة المطلوبة سواء في مجال مياه الشرب أو الصرف الصحي أو التعليم أو الصحة أو التنمية المحلية... الخ.

أنه فيما يتعلق بالزراعة والري، فليس هناك انخفاض بمعنى الكلمة في الاعتمادات الاستثمارية لهذا البرنامج، ذلك لأنه ليست كل الاستثمارات الموجهة للزراعة والري واردة فقط تحت بند وزارة الزراعة أو وزارة الري، وإنما واردة بالذات في مجال البحث العلمي في الزراعة والمياه من خلال صندوق المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، ولفت الانتباه إلى التعامل مع هذه الأمور من خلال البرامج الاستثمارية، وليس من خلال الاعتمادات الاستثمارية للوزارات في حد ذاتها.

تطوير البنية التحتية:

إن هناك زيادة واضحة قدرها مليار جنيه أضيفت لمشروعات الطرق خلال الاعتمادات الإضافية خلال هذا العام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، وأن الاستثمارات في مجال الطرق سوف تصل إلى حوالى ٣ مليارات جنيه مقترحة للعام القادم، نفس الشئ بالنسبة للكباري أو السكك الحديدية أو مترو الإنفاق أو مشروع النقل النهري أو تحديث الموانئ البحرية مما يشير إلى أن قطاع النقل سوف يشهد طفرة كبيرة جدا في الاعتمادات الاستثمارية في العام القادم.

تم استثمار ١٦ مليار جنيه في مجال مياه الشرب والصرف الصحي خلال هذا العام، وقد أضيف إليها حوالي سبعة مليارات من الاعتمادات الإضافية، وبالتالي فإن الرقم المدرج في الموازنة لا يجوز مقارنته بمبلغ ١٦ مليار جنيه، وإنما يجب مقارنته بالرقم الذي تم استثماره في السنة الماضية والذى بلغ ٧ مليارات جنيه، وهنا يأتي هذا البند ليؤكد اهتمام الحكومة بزيادة اعتمادات إضافية من أجل تدبير موارد في حدود عشرة مليارات جنيه سواء من موارد إضافية أو من خلال البدء في تنفيذ برنامج المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص، لاستكمال مشروعات الإسكان ومياه الشرب والصرف الصحي.

الإنفاق الاجتماعي:

التعليم:

سوف يخصص للتعليم قبل الجامعي أكثر من ملياري جنيه بالمقارنة ب ١,٣٠٠ مليار جنيه تم تنفيذها في

موازنة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨، وأن هناك طفرة حقيقية في الإنفاق على التعليم سواء في التعليم قبل الجامعي أو التعليم الجامعي، وأن هناك برنامج جديد سوف يبدأ في مجال التعليم قبل الجامعي بعد أن تم انجاز الشريحة الكبرى من برنامج بناء المدارس، حيث يتم بناء حوالى ٥٠٠ مدرسة في كل سنة، ومع الاعتماد الإضافي هذا العام، والاعتمادات المخصصة لبناء المدارس في العام القادم، سوف يتم الشروع في برنامج جديد هو تحسين المنشآت التعليمية، وبالتالي إعطاء هذا البند «إعادة تأهيل المدارس القديمة» حوالي ٥٠٠ مليون جنيه.

السكن:

لم يتحدث الوزير سوي عن المبلغ المخصص لتطوير العشوائيات، ولم يرد بكلمته البناء كهدف للخطة، حيث أكتفي بالقول «أن الموازنة سوف تتضمن اعتماد جديد لصندوق العشوائيات، وتم تخصيص حوالي ٥٠٠ مليون جنيه له، بالإضافة إلى تخصيص بند للتعامل مع الطلبات والاحتياجات الجماهيرية المعبر عنها من خلال السادة النواب».

٢٠١٠– ٢٠١١ ؛ عام آخر من التخطيط المفرغ[٢]:

أما عن بيان خطة التنمية الاقتصادية للعام المالى ٢٠١٠ – ٢٠١١، فلم يختلف مضمون بيان وزير التنمية للخطة عن بيان عامها السابق من حيث الأهداف، وأن أختلف من حيث طريقة العرض، وذلك فى ضوء الفترة الانتقالية ما بين انحسار الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية عن الاقتصاد المصري، وإعداد الاقتصاد للعودة من جديد لمنحني النمو المتصاعد.

الأهداف الإستراتيجية للخطة الجديدة:

حدد الوزير ثلاث أهداف رئيسية لحطة ٢٠١٠–٢٠١١، تماما كما فعل فى الخطة السابقة، وهذه الأهداف الثلاث هي:

أولا: حفز النمو الاقتصادي والعودة إلي معدلات النمو التي كانت قبل الأزمة.

ثانيا: توفير فرص عمل تستوعب الداخلين الجدد لسوق العمل

(٢) مضبطة مجلس الشعب رقم ١١٢ في ٤ مايو ٢٠١٠.

ثالثا: تحقيق مزيد من الخدمات وبنوعية جيدة.

و من العجيب فى الأمر أن هذه الأهداف سوف تتحقق على الرغم من تخفيض الاستثمارات الحكومية بالخطة من ٤٣ مليار بالخطة السابقة إلي ٣٤ مليار بالخطة الجديدة[٣]. ولعل أبسط ما يمكن أن تُوصف به هذه الخطة أنها نوع من التخطيط بمنهجية توفيق وتبديل الأرقام.

القسم الثانى: البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٠– ٢٠١١ [٤]:

بعد عرض بيان وزير التنمية والذي تناول أهداف الخطة، تناول بيان وزير المالية طرحا للرؤية الاقتصادية للحكومة لتداعيات الأزمة المالية العالمية، ثم عرض البرنامج المالي للخطة في ضوء تلك الرؤية، مقارنة مع موازنة العام السابق:

أولا – أهداف المالية العامة؛

عجز الموازنة:

أعلن وزير المالية أنه لأول مرة لا تستهدف الحكومة تخفيض عجز الموازنة منذ سنوات عديدة، برغم أن الأداء الفعلى كان يؤدى إلى زيادة العجز، وأوضح أن العجز هذا العام يمثل ٦,٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي، معربا عن أمله في تحقيق عجز مقداره ٦,٩ ٪ العام القادم، إلا أن كافة التقديرات تشير إلى أن نسبة العجز ستصل إلى ٨٪ من الناتج، وربما أكثر من ذلك، حيث سوف يصل عجز الموازنة إلى ٩٥ مليار جنيه، أي أعلى عجز تواجهه الموازنة المصرية في تاريخها.

وبرر الوزير زيادة العجز بالأزمة العالمية التي تكاد تؤدي بالاقتصاد العالمي الى الانهيار، وأضاف أن الحكومة ما زلت في برنامج لإنعاش الاقتصاد المصرى منذ العام الماضي، وأننا ننفق ١٥ مليار جنيها اضافية، أى ١,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي تقريبا لمواجهة تحديات الركود العالمي.

(٣) مجلس الشعب، الفصل التشريعى التاسع، دور الانعقاد، مضبطة الجلسة ١١٢، ٤ مايو ٢٠١٠.

(٤) مضبطة مجلس الشعب رقم ١٩٥ في ١٠ مايو ٢٠٠٩.

الأجور:

أكد الوزير على أنه بالرغم من الأزمة فأنه تمت زيادة الأجور بنسبة ٣٠ ٪، ورفع الحد الأدنى للمكافآت في المحليات من ٢٥ إلى ٧٥ ٪، وتفعيل كل من كادر المعلم والكادر الخاص بالأطباء، كذلك تم رفع مستوى أجور الأساتذة غير المتفرعين.

الدعم:

تم زيادة عدد المشتركين في البطاقات التموينية من ٣٨ مليون فرد إلى ٦٣ مليون فرد، وزيادة عدد السلع الموجودة على البطاقات، وزيادة عدد المستحقين لمعاش الضمان الاجتماعي ٢٠٠ إلف فرد آخر تقريبا.

النقل:

تم إصلاح هيكل هيئة السكك الحديدية وأصبحت كل الخطوط والتذاكر غير الاقتصادية الآن تتحملها الدولة مباشرة، وتم استعادة الملائمة المالية لهيئة السكة الحديد، من أجل أن تكون السكك الحديدية تدر ربحا لأول مرة في تاريخها.

تم رفع الاستثمارات العامة إلى ١٠,٨ مليار جنيه تقريبا في النصف الثاني من العام، لمواجهة الأزمة العالمية، وعلى هذا الصعيد، تم زيادة دعم الصادرات بملياري جنيه، وتخفيض الجمارك بما يقرب من ١,٧ مليار جنيه، وإعفاء السلع الرأسمالية من ضريبة المبيعات لمدة عام، وذلك بالإنفاق على هذا البند ٦٠٠ مليون جنيه تقريبا.

الزراعة:

تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل أن تتحمل الدولة نصف ديون صغار المزارعين لبنك التنمية والائتمان الزراعي، وسوف يتم ترسية أول محطة صرف صحي يقوم بها القطاع الخاص لحساب الحكومة، تكلفتها مليارا جنيه بناء على مناقصة، وذلك لتفعيل البنية الأساسية القومية على أيدي القطاع الخاص لحساب الحكومة.

ثانيا – أهداف الموازنة:

توقع الوزير أن تنخفض نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة من ٦٧٪ إلى ٦٤ ٪ من الناتج المحلى. وأن يصل معدل النمو للناتج المحلى ٤٪ كمعدل متحفظ، وذلك بناء على عدة توقعات منها؛ أن متوسط سعر برميل

البترول سوف يظل العام القادم في حدود ٥٠ دولارا، وسعر طن القمح ٢٣٩ دولارا، وسعر طن الذرة ١٦٦ دولار، وسعر الزيت العالمي ٥٠٠ دولار للطن، هذه هي الأساسيات التي يتم إدخالها في موازنة السلع التموينية وموازنة مختلف الأجهزة، كما توقع أيضا أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ١,٥ ٪، وبالتالي فإن حركة التجارة العالمية من المتوقع أن تنخفض بنسبة ٩٪، ومن ثم توقع الانخفاض بنحو ٢٠٪ تقريبا لإيرادات قناة السويس للعام القادم.

هيكل الموازنة العامة؛ الإيرادات والمصروفات:

أوضح وزير المالية أن جملة الإيرادات في الموازنة القادمة قُدرت ٢٢٤ مليار جنيه منخفضة عن العام السابق بنسبة ٢٢ ٪، وأن جزء من هذا الانخفاض به تركيبة محاسبية، لكن الانخفاض الحقيقي يصل من ١٢ ٪ إلى ١٥٪ تقريبا.

كما أن جملة المصروفات قُدرت ٣١٩ مليار جنيه منخفضة من ٣٥٦ مليار جنيه، إلا أنه انخفاض ظاهري، فقد جاء ذلك الانخفاض من أن أسعار البترول العام الماضي جعلت دعم البترول أكبر بكثير من هذا العام، فالانخفاض في الأسعار العالمية للسلع البترولية يوفر على الموازنة ٢٥ مليار جنية، أما السلع التموينية فقد انخفض سعرها أيضا، وبالتالي توفر على الموازنة ١٠ مليارات دولار إضافية، أضف إلى هذا أن هناك حركة محاسبية بين صناديق المعاشات والموازنة، فصناديق المعاشات كان لديها فائض اكتوارى، لابد أن يذهب للخزانة العامة أولا قبل أن يعود إلى الصناديق، هناك في جانب الإيرادات ٢٤ – ٢٥ مليارا داخلة وفى المصروفات نفس المبلغ سيذهب مرة أخرى إلى الصناديق، فلو حذفنا هذه الأرقام من إجمالي المصروفات سنجد أن هناك زيادة في المصروفات الحقيقية في الموازنة العامة تصل إلى ٧ ٪ تقريبا هذا العام.

ووفقا لتلك الإيرادات تم اقتراح مصروفات تصل إلى ٣١٩ مليارا جنية في العام القادم، منها أجور ٨٦ مليارا بزيادة – تقريبا – ٩ مليارات على الأجور في العام الماضي، وزيادة شراء السلع والخدمات من ٢٤ إلى ٢٧ مليارا، حرصا من الحكومة على صيانة الأصول وصيانة المؤسسات المنتجة.

أعلن الوزير أن الطفرة الكبيرة سوف تأتى في فوائد الدين المحلى التي سوف ترتفع من ٥٢ مليارا جنية إلى ٧١ مليار جنيه نتيجة لارتفاع متوسط سعر الفائدة من متوسط ٨٪ إلى متوسط ١٢ ٪ في العام الحالي، باعتبار أن الفوائد المُعلقة هذا العام يتم دفعها في العام التالي.

أثار الأزمة المالية على الموازنة:

أشار وزير المالية إلى أن آثار الأزمة العالمية تتلخص فى؛ انخفاض الإيرادات الضريبية بنسبة ١٣ ٪، بما فيها انخفاض الضرائب على الأجور والأرباح بنسبة ٢٧ ٪، وانخفاض الضرائب على السلع والخدمات وضريبة المبيعات بسبب الحد من الاستهلاك بنسبة ٦٪، وانخفاض حصيلة الجمارك بنسبة ٦٪، أما الإيرادات الأخرى، من أرباح الشركات والرسوم وتحويلات فوائض قناة السويس، فإن كل هذا انخفض بنسبة ٣٨٪.

موارد مؤقتة:

هناك زيادة في الإيرادات الاستثنائية لا يتوقع تكرارها العام القادم، بسبب بيع جزء من أراضى الدولة إلى مستثمرين بعائد بلغ خمسة مليارات، كما وصلت حصة الدولة في عقود جديدة لاستكشافات البترول إلى أربعة مليارات تقريبا، ورخص لمصانع أسمنت حققت مليارا جنية، وقد ساعدت هذا العام على تحمل الزيادة في الإنفاق دون التأثير على العجز.

الإنفاق الاجتماعي:

أوضح الوزير أن عنصر الإنفاق الاجتماعي مازال هو الشاغل الأول للحكومة، فالإنفاق على التعليم زاد بنسبة ١٨٪ والإنفاق على الصحة زاد بنسبة ٢٢ ٪، والدعم بالطبع انخفض لكن نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية وليس نتيجة تخفيض السلع المدعمة أو رفع أسعارها أو تغيير الكميات الموجودة منها في البطاقات التموينية.

واختتم الوزير البيان بأن العام القادم سوف يتطلب أمرين:

الأول: أن يزن المجلس ويتقن التوازنات المالية التي سوف يقرها لأنها هي التي ستحدد النشاط الاقتصادي وستحدد دور الدولة في حماية الاقتصاد المصري من تقلبات الاقتصاد العالمي.

ثانيا: حث كل العناصر المنتجة في الاقتصاد المصري على مزيد من الإنتاج والتفاعل والتضامن في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية كما فعلت شعوب العالم، من أجل مواجهة هذه الأزمة، ومن هنا فعلى الحكومة ودافع الضرائب التضامن معا أيضا من أجل مواجهة هذه الأزمة، على اعتبار أن العام القادم سوف يحدد مسار الاقتصاد المصري في الخمس السنوات القادمة.

أما فيما يتعلق بالبيان المالى لعام ٢٠١٠-٢٠١١ [٥]، فإن أبرز ما جاء فيه هو تبرير الوزير للأداء الباهت للسياسات المالية للوزارة موضحاً صعوبة تحريك بنود الموازنة من خلال إبراز الاختلالات الهيكلية حيث اعترف بأن مخصصات بنود الأجور، الفوائد، والأمن القومي، تلتهم ٦٠٪ من إجمالى المصروفات بالموازنة العامة واصفاً إياها بأنها «بنود غير قابلة للتحريك»، وإذا ما أضفنا مخصصات الدعم فإن ٨٠٪ من اجمالى الموازنة يمثل مصروفات حتمية.

و من ناحية أخرى حاول الوزير الإيهام بأن موازنة ٢٠١٠-٢٠١١ هى موازنة برامج من خلال الإعلان عن ٢٥ برنامجاً مالياً، متناسياً أن طريقة العرض فى حد ذاتها تتنافى مع وثيقة الموازنة التى جاءت فى صورة بنود واعتمادات، وكأننا إذا وضعنا كلمة برامج بعد الموازنة فإن ذلك سوف يحولها إلى موازنة برامج ومحاسبة عن الأداء فعلاً.

القسم الثالث: تقرير لجنة الخطة والموازنة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ [٦]:

بعد عرض بياني الحكومة، تم عرض بيان اللجنة العامة للخطة والموازنة بمجلس الشعب حول مشروعي الموازنة العامة للدولة، وخطة التنمية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ المقترحة من الحكومة شاملا ملاحظاتها وتوصياتها على النحو التالي:

رصد البيان إنجازات مهمة حققها الاقتصاد القومي على مدار السنوات الأخيرة، منها أن معدلات النمو الاقتصادي جيدة، وقد استفادت قطاعات وفئات كثيرة في المجتمع من هذا النمو، مما انعكس على زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وذلك يعبر عن نمو في الطبقة المتوسطة.

كما رصد البيان زيادة في متوسط الأجر الحقيقي (الأجر بعد استبعاد معدلات التضخم) للموظف العام بالقطاع الحكومي خلال عشر سنوات بنسبة ٦٥ ٪.

أما فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي – في العام القادم – للقطاعات المختلفة، فقد لوحظ أن معدل نمو قطاع الزراعة والري ١٣,٣٪، البترول والتعدين ١٤,٤٪، قطاع الصناعة في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغ ٨٪، ومعدل النمو المتوقع له في العام القادم ٣,٨ ٪، وأيضا قطاع التشييد والبناء كان معدل النمو ١٥ ٪، ومعدل

(٥) مضبطة مجلس الشعب رقم ١١١ في ١٠ يونيه ٢٠١٠.
(٦) مضبطة مجلس الشعب رقم ١٠٤ في ١٧ مايو ٢٠٠٩.

النمو المتوقع في العام القادم ١٠ ٪، وهذا التراجع في معدل النمو المستهدف يؤدى إلى خفض ملحوظ في تقديرات الإيرادات العامة للدولة، وزيادة في نسبة العجز، ونقص في القدرة على الإنفاق والاستثمار، وزيادة أجور العاملين في الجهاز الإداري للدولة. وقد بلغ التراجع في الإيرادات في مشروع الموازنة حوالي ٢٣ ٪، والإيرادات المتوقعة في العام القادم ٢٠١٠ – ٢٠٠٩ تنخفض بمقدار ٦٥ مليارا جنية عما كانت عليه في العام الحالي طبقا لتقديرات ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

التوظيف والأجور:

بدراسة بيان الاستخدامات العامة أو النفقات لوحظ أن؛

٨٦ مليار جنيه تذهب للأجور والتعويضات للعاملين، وهى تزداد حتى لو لم تكن هناك علاوة اجتماعية أو زيادة في التوظيف الحكومي، أو توقف عدد العاملين في الجهاز الإداري عند رقم معين، وذلك بفعل الترقيات، والعلاوات الدورية والتشجيعية، وضم العلاوة عن خمسة أعوام سابقة، وهذا له تأثير مباشر على الأجر المتغير.

كما لوحظ أن هرم التوظيف على الدرجات المختلفة في الجهاز الإداري هو هرم مقلوب، فدائما المتلقي يتصور أن أكبر عدد من العاملين في الجهاز الإداري على الدرجة السادسة، ثم عدد أقل على الدرجة الخامسة، إلى آخره، وهذا ليس حقيقيا، حيث أن أقل عدد من العاملين في الجهاز الإداري للدولة هم العاملون على الدرجة السادسة، وعددهم ١٧٥ ألف موظف، ثم ٢٦٠ ألفا على الدرجة الخامسة، ٤١٥ ألفا على الدرجة الرابعة،٥٢١ ألف على الدرجة الثالثة، ٩٨٠ ألف تقريبا على الدرجة الثانية، ٧١٢ ألفا على الدرجة الأولى، أي أن الأعداد تزيد كلما زدنا في مستوى الوظيفة.

انه وفقا لأفضل البيانات المتاحة فإن جدول أجور العاملين في الجهاز الإداري للدولة، يشير إلى أن الحد الأدنى لمتوسط أجر الموظف في القطاع الحكومي بتعريف الأجر في القانون وهو دخله بالكامل ٤٥٥ جنيها. وأن العلاوات الاجتماعية للعاملين في الجهاز الحكومي جملتها ٢٩٥ ٪ من المرتبات الأساسية خلال الفترة من ١٩٨٧ حتى سنة ٢٠٠٨، ذلك لأن بداية مربوط الدرجة السادسة ٣٥ أو٣٦ جنيها تقريبا، وقدُضمت حوالي ٢٤ علاوة اجتماعية منذ صدور قانون العاملين المدنيين في الجهاز الحكومي، يضاف بالطبع العلاوات التي أُقرت في السنوات الأخيرة، وأهمها العلاوة التي أُقرت في العام السابق، والتي بلغت ٣٠٪، وحوالي ٨٥ ٪ بالنسبة للعاملين في أجهزة الإدارة المحلية مع زيادة حافز الإثابة من ٢٥ ٪ إلى ٧٥٪.

فيما يتعلق بالزيادة منسوبة للدرجة الوظيفية، فإن الدرجة الأولى حققت نسبة زيادة وصلت إلى ٨١ ٪، الدرجة الثانية ٨٤ ٪، الدرجة الثالثة ٨٨ ٪، الرابعة ٩٤ ٪، الدرجة الخامسة ١٠١ ٪، الدرجة السادسة ١٠٦٪.

متوسط أجر العامل وفقا للدرجة الوظيفية، الدرجة الممتازة في الهيئات الخدمية ٣٢٩٩ جنيها، في الجهاز الإدارى٣٢٢٧ جنيها، في الإدارة المحلية ١٨٦١ جنيها، الدرجة الأولى سنجد الهيئات الخدمية ٢٣٩٨ جنيها، الجهاز الإداري ٢٣٤٤ جنيها، الإدارة المحلية ١٣٢٤جنيها. الدرجة الثالثة سنجد أن العاملين على هذه الدرجة في الهيئات الخدمية متوسط دخلهم الشهرى ١٣٧٦ جنيها، في الجهاز الإداري والحكومة المركزية ١٣٤٣ جنيها، وفى الإدارة المحلية ٨١٣ جنيها، لو أخذنا الدرجة السادسة سنجد أنه في الهيئات الخدمية ٨٦٤ جنيها، في الجهاز الإداري ٨٤٣ جنيها، وفى الإدارة المحلية متوسط الأجر الأقل الذي نراه بالنسبة للعامل في الجهاز الإداري للدولة على أقل درجات التوظيف الإداري ٤٥٥ جنيها.

كما أوضح البيان أن بند الأجور هذا العام يشمل الآتي: ٢,٤ مليار جنيه تكلفة تطبيق المرحلة الأولى من كادر المعلمين، ٣,٦ مليار جنيه تكلفة تطبيق المرحلة الثانية من كادر المعلمين، ٦٠٠ مليون جنيه مدرجة في احتياطيات هذا الباب لتحسين أحوال الأطباء وهيئات التمريض.

الإنفاق الحكومي:

كل الإنفاق الجاري للحكومة فيما يتعلق بشراء السلع والخدمات ٢٧ مليار جنيه، وهذا المبلغ موجه لنفقات الصيانة والإنارة والمياه والوقود ولطباعة الكتب المدرسية. وبرغم إن فكرة ترشيد الإنفاق هي فكرة واردة ومهمة، وهذا من طبيعة الأمور، فإن هذا الرقم يحتاج على مدار فترة زمنية متوسطة وبعيدة أن يزداد زيادة مهمة، إذا كنا نستهدف فعلا تحقيق طفرة مهمة في أداء الجهاز الإداري للدولة.

الفوائد:

بلغت فوائد الديون ٧١ مليار جنيه في الموازنة المقترحة، وأغلبها فوائد على الدين المحلى، وكانت في حدود ٥٢ مليار جنيه في العام السابق، ولذلك نستحسن سياسة البنك المركزي في الفترة الأخيرة والخاصة بتخفيض سعر الإقراض والخصم لما له من آثار مهمة جدًا على الموازنة وعلى المالية العامة، فمع انخفاض كل من معدلات التضخم وأسعار الفائدة إلى نسبة ٧ ٪ فسوف يتوفر للموازنة أكثر من ٢٠ مليار جنيه، يمكن أن تذهب في مناح مختلفة للإنفاق.

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية انخفضت هذا العام من ١٣٣ مليار جنية إلى ٧٣ مليار جنيه، وهذا لا يعبر عن نقص في كمية السلع المدعومة المطروحة، أو لا يعبر عن أي زيادة في أسعار هذه السلع من جانب الهيئات الاقتصادية أو الخدمية التي تتيح هذه السلع للمواطنين، انما الانخفاض سببه الوحيد هو الانخفاض في أسعار عالمية

سواء لوارداتنا من السلع الغذائية أوالمنتجات البترولية.

كما بلغ العجز في الموازنة ٩٥ مليار جنيه، وهو الذي يجب أن تقترضه الحكومة حتى تستطيع أن تواجه ضرورات الإنفاق العام، ويضاف إلى هذا الرقم ٢٧ مليار جنيه الذي يضاف على إنفاقها من أجل سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية.

الضرائب:

في مشروع الموازنة تم تحديد مقدار الضرائب على الدخول بقيمة ١٤٥ مليار جنيه منها، الضرائب على دخول الأفراد ١٤ مليار جنيه، ضرائب على أرباح المؤسسات أو الشركات قيمتها ٤٤ مليار جنيه، ضرائب من الشريك الأجنبي مع هيئة البترول قيمتها ١٨ مليار جنيه، ضرائب من قناة السويس قيمتها ٩ مليارات جنيه، ضرائب على باقي الشركات ١٦ مليارا و٥١٢ مليون جنيه، والضرائب على السلع والخدمات وهى الضريبة على المبيعات ٦١ مليار جنيه، ضرائب التجارة الدولية أي الرسوم الجمركية ١٤ مليار جنيه. لتبلغ جملة الضرائب المتوقعة عن هذا العام ١٤٥ مليار جنيه بانخفاض حوالي ٢١ مليار جنيه عن موازنة العام المالي السابق.

الاستثمار:

تبلغ جملة الاستثمارات في مشروع الموازنة ٣٣,٣ مليار جنيه، منها الزراعة واستصلاح الأراضي مقدر لها ٣٥٧ مليون جنيه بانخفاض عن العام الماضي، الري مليار و٨٧٥ مليون جنيه أي انه ثابت عند إنفاق العام الماضي. كما تمت زيادة كبيرة في اعتمادات النقل لأن المخطِط رأى أنه آن الأوان لطفرة مهمة في الإنفاق على قطاع النقل يشمل ذلك طبعًا الطرق، ويشمل أيضا زيادة مهمة في اعتمادات تجهيز وتطوير مجرى نهر النيل للملاحة ولنقل البضائع والركاب، ويشمل كذلك الاستمرار في تطوير الموانئ، وبالتوازي مع ذلك نجد أن هناك زيادة مهمة في اعتمادات وزارة التنمية المحلية الخاصة بالطرق المحلية في المحافظات وطبعًا استمرار استهداف تطوير قطاع السكة الحديد. في حين أن اعتمادات قطاع الإسكان والمرافق انخفضت من ١٦ مليار و٣٠٠ مليون جنيه إلى ٥ مليارات و٩٠٠ مليون جنيه. وهناك زيادة في استثمارات التعليم والبحث العلمي والصحة والتنمية المحلية.

توصيات تقرير لجنة الخطة والموازنة:

عقب استعراض البيان لملامح الموازنة العامة، وردت توصيات لجنة الخطة والموازنة هذا العام حيث تضمنت أربع محاور نعرضها فيما يلي:

المحور الأول: زيادة الضرائب

ضرورة إجراء مزيد من الإصلاحات في النظام الضريبي المصري. فمن وجهة نظر اللجنة، انه حتى مع الإدارة الموجودة والقوانين الحالية، فإن اللجنة تقدر أن هناك ما بين ١٤ - ٢٠ مليار جنيه يمكن أن تزداد في حصيلة الضرائب على الدخل، والسبب الرئيسي في عدم تحصيلها هو عدم التزام كامل من الممولين بالرغم من أن هناك إصلاحات هيكلية مهمة شهدتها منظومة الضرائب، وتطوير وانضباط في مركز كبار الممولين وهو آخذ في مزيد من الانضباط، إلا أن هناك بعض المناطق الضريبية لا تتعدى فيها نسبة الممولين الملتزمين بإمساك دفاتر منتظمة ٠,٠٠١ ٪. وهذا يعطينا إشارة الى أن هناك تجنبا إن لم يكن هناك تهربا ضريبيا واضح في المجتمع المصري كله. ومن ثم يجب توخي الصرامة في تنفيذ القانون في اتجاه انضباط ضريبي كامل ولا يمكن أن يتحقق هذا الانضباط الضريبي الكامل دون انضباط مستندي ما بين الممولين والمستهلكين والصناعة وكل القطاعات الفاعلة في المجتمع.

المحور الثاني: التشغيل

ضرورة تحقيق مزيد من الارتقاء بمستوى الوظيفة العامة، واللجنة تؤكد على أهمية تبنى منظومة قادرة على تخفيف الضغط المجتمعي على التوظيف الحكومي، وأهمها تعزيز مشاركة القطاع الخاص كمشغل رئيسي في الاقتصاد القومي، على أن يلتزم القطاع الخاص بمستويات العمل المتعارف عليها في العالم، وبحد أدنى للأجور، وبالالتزام بتطبيق قانون العمل، والالتزام بتطبيق قوانين ومنظومة الرعاية الاجتماعية بما في ذلك التأمين الاجتماعي، والتوسع في إنشاء الصناديق التأمينية الخاصة بالنسبة للشركات المتوسطة والأكبر، واستمرار الشركات في تحسين مناخ وبيئة العمل.وبناء عليه مطالبة الحكومة أن تقدم سياسة توظيف مرة كل عام للبرلمان مع الموازنة، وتوضح فيه عدد العاملين في الجهاز الإداري، وعدد الذين يخرجون على المعاش في هذا العام، وأيضا سياستنا عموما في التوظيف في عام قادم، وكيفية التوزيع على القطاعات المختلفة، ومنظومة التوظيف التي سنلتزم بها في تعيين كل هؤلاء وبالطبع المطالبة الدائمة ألا توجد وظيفة عامة واحدة تذهب سواء في الجهاز الإداري للدولة أو في أجهزة الإدارة المحلية أو في الهيئات الاقتصادية أو في الشركات العامة أو الشركات والمؤسسات التي يكون للمال العام فيها النسبة الغالبة دون مسابقة أو معايير أو مساواة ما بين شاب وآخر.

المحور الثالث: زيادة مشاركة القطاع الخاص

ضرورة دعم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية، وذلك بقيام منظومة تشريعية وتنظيمية تسمح للقطاع الخاص بأن يستثمر في مناطق ومشاريع محددة للبنية الأساسية ترتبط بالإنتاج، لتتفرغ الدولة مرة أخرى للاستثمار الذي لا يقدر أحد آخر عليه أو يرغب به وهو الاستثمار في منظومة الري ومنظومة التعليم الأساسي ومنظومة التعليم الجامعي ومنظومة الرعاية الصحية والمستشفيات الجامعية.. الخ.

المحور الرابع: دعم الصادرات

ضرورة دعم الصادرات وسبب ذلك أنه يستحوذ على اعتمادات متزايدة في الموازنة وصلت هذا العام إلى حوالي ٤ مليارات جنيه، ولذلك فإن لجنة الخطة وفقا لما هو آت في تقريرها تؤيد تمامًا هذا الاتجاه. وترى أنه مع هذه الأزمة بالذات كانت هناك حاجة ماسة للاستمرار في دعم الصادرات، وليس بهدف الدعم في حد ذاته، ولكن الهدف هو الإبقاء على تنافسية الصناعة المصرية وتثبيت العمالة بها، بل واستهداف خلق فرص عمل جديدة كلما كان ذلك ممكنا. وهناك بعض التوصيات الهامة التي وردت في التقرير بهذا الخصوص وهى :

توصيات ختامية:

أولا : ضرورة استيعاب برنامج دعم ومساندة الصادرات لأكبر قدر من القطاعات والشركات المصدرة، والجدير بالذكر أن نسبة الصادرات التي تحصل على مساندة من الصندوق تبلغ ثلث الصادرات المصرية، والثلثان الآخران لا يحصلان على شيء، مع التأكيد على مواصلة استبعاد الشركات الكبيرة والشركات كثيفة رأس المال، والشركات كثيفة الاستخدام للطاقة، والشركات العاملة في مجال الصناعات الثقيلة، من الحصول على الدعم من هذا الصندوق وعلى سبيل المثال شركات الأسمدة، الصلب، والبتر وكيماويات.

ثانيا: ضرورة توجيه الدعم في إطار زمني محدد، بحيث أن يكون الدعم الموجه للشركات دعما على القيمة المضافة في مصر، وليس على مدخلات أجنبية، أي لابد من تحييد قيمة المدخلات الأجنبية من قيمة المنتج الذي يتم تصديره، وأن يكون الدعم فقط على القيمة المضافة في مصر ولابد أن يأخذ الدعم دائما في الاعتبار الأداء المالي للشركة التي تتلقى الدعم.

القسم الرابع: مناقشات الأعضاء لخطة التنمية الاقتصادية وموازنة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ (٧):

تقيم الأداء البرلماني:

تحدث في مناقشة تقرير لجنة الخطة والموازنة كل من ممثلي الهيئتين البرلمانيتين للحزب الوطني الديمقراطي، والوفد الجديد في مدة لم تتجاوز عشر دقائق لكل منهما، وتم منح النواب ممثلي باقي الأحزاب الأخرى (التجمع – الغد – الدستوري الحر) خمس دقائق، وخصص بعد ذلك أربع دقائق لكل عضو.

تحدث في مناقشات هذا التقرير ١٨٣ نائبا، منهم ١٣٥ نائبا عن الحزب الوطني، ٥ نواب عن حزب الوفد الجديد، ونائب واحد لكل من، حزب التجمع، الدستوري، الغد، و٤٠ نائب مستقل.

أما مناقشات خطة عام ٢٠١٠-٢٠١١ فقد وصل عدد طالبي الكلمة إلى ١٩٤ نائب، منهم ١٦٤ نائب عن الحزب الوطني، ٧ من الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد، نائب حزب التجمع، نائب حزب الغد، نائب الحزب الدستوري، ١٩ نائب من المستقلين، أى أن زيادة العدد وزيادة مساهمات الحزب الوطنى قد جاءت على حساب المستقلين.

وسوف نعرض لتعليقات النواب بادئين بممثلي الهيئات البرلمانية، ثم ممثلي أحزاب المعارضة الرسمية، يليها تعليقات باقي النواب.

ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطني:

جاء في كلمة ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطني أنه بالنظر إلى الاستثمارات الحكومية فقد تبين توزيعها على الأولويات هذا العام على النحو التالي:

٣,٥ مليار جنيه لمشروعات رصف الطرق وإنشاء الكباري، ويضاف إليها ٣,١ مليار جنيه للهيئة القومية للأنفاق، وبالتالي ارتفع نصيب قطاع النقل هذا العام ارتفاعا كبيرا لما تطلبه ذلك لدعم استكمال مشروعات الطرق والكباري في مختلف المحافظات، وبناء على طلب السادة النواب في لجنة الخطة والموازنة يأتي بعد ذلك في الأولويات قطاع الصحة، ثم التعليم قبل الجامعي والعالي والجامعي شاملا ذلك المستشفيات الجامعية والبحث العلمي في المحافظات المختلفة. ثم التنمية المحلية ودعم المحافظات، ومشروعات مياه الشرب، والصرف الصحي.

(٧) المضابط من ١٠٥ إلي ١١٠ عام ٢٠٠٩، أما بالنسبة لخطة ٢٠١٠ – ٢٠١١ راجع مضبطة مجلس الشعب رقم ١٢٠ – ١٢٨ في ١٦ مايو ٢٠١٠.

ويتأكد لدينا من التقرير أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستهدف ارتفاع عدد المشتغلين إلى نحو ٢٢ مليون فرد في قطاعات الصناعات التحويلية والمشروعات الصغيرة والخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وينظر في هذا إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية ودوره الفاعل في إنشاء وتفعيل مجمعات للمشروعات الصغيرة ومراكز للإقراض ودعم القدرات البشرية من خلال خريطة استثمارية إلكترونية، واستمرار تفعيل البرامج التدريبية والتشغيل وتأهيل شباب الخريجين.

تستهدف الخطة أيضا تحقيق التغطية الشاملة للخدمات الصحية الأساسية، وضمان عدالة توزيعها للمحافظات، والارتقاء بجودتها بالاستمرار في التوسع في إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية في كافة المحافظات، وتطوير المستشفيات العامة ومستشفيات التأمين الصحي، وتغطية جميع المواطنين الذين لا يشملهم النظام الحالي. وزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه.

تستهدف الخطة أيضا إنشاء ٢٢٣ ألف وحدة سكنية موزعة على المشروع القومي للإسكان ووحدات الإسكان منخفضة التكاليف في المحافظات والمدن الجديدة.

تستهدف الخطة —كذلك – إضافة مراكز جديدة للتكوين المهني ومراكز وحدات دفاع اجتماعي ومراكز رعاية الأحداث، والتأهيل المهني للمعوقين، ومراكز إعداد الأسر المنتجة، ومراكز لخدمات الأسرة والطفولة والأمومة، ومراكز وحدة الرعاية الاجتماعية، والتوسع في شبكة الضمان الاجتماعي لتشمل مليوني أسرة مصرية.

تؤكد أيضا الخطة في مجال الشباب والرياضة على استكمال تطوير مراكز الشباب وإنشاء مراكز شباب جديدة وملاعب مفتوحة ومعسكرات ومراكز لإعداد القادة، وأيضا إنشاء إستادات وأندية رياضية جديدة، بالإضافة لإنشاء ملاعب مفتوحة وحمامات سباحة، وإحلال وتجديد المساجد وإنشاء مساجد جديدة.

و انتهت الكلمة بأنه من كل هذا يتأكد لدينا أن الخطة الاقتصادية قد أولت الاهتمام لمشروعات الطرق والكباري ومشروعات الصحة والتعليم والعدالة الاجتماعية والشباب والرياضة. وانتهت الكلمة بالموافقة على مشروع الموازنة

ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد:

قدم ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد، رؤية نقدية لخطة الموازنة مقارنة مع ما تم تحقيقه من الخطة السابقة، حيث جاءت كلمته على النحو التالى:

أن حكومات الحزب الوطني المتعاقبة فشلت منذ أكثر من ٢٥ سنة في معالجة الاختلال الهيكلي للموازنة التي

جاءت الأزمة الأخيرة لتؤكده وتفجره. لذلك فإنه يرى ضرورة وضع خطة لإصلاح الموازنة تهدف إلى:

أولا: زيادة الإيرادات العامة بمراجعة المنظومة الضريبية فضلا عن ضرورة رفع كفاءة تحصيل الضرائب والرسوم.

ثانيًا: تخفيض النفقات العامة بتنفيذ برنامج إصلاح إداري لتخفيض حجم البيروقراطية تدريجيًا، مع ضرورة تنفيذ برنامج للإصلاح الوظيفي داخل الجهاز الحكومي لرفع المرتبات وتحديد حد أدنى للأجور وربطها بالرقم القياسي للأسعار بما يسمى بالسلم المتحرك للأجور.

ثالثًا: ترشيد أسلوب توزيع الدعم كي يصل إلى مستحقيه دون سواهم.

وقد رصدت كلمته ما يلي:

إن مشروع قانون الموازنة يأتي مخالفًا للقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ الذي ينص على ضرورة الأخذ بموازنة البرامج والأداء، والذي يعتقد أنه سوف يكون تحديًا قاسيًا على الحكومة.

أن الموازنة وضعت على أساس عدد من المؤشرات الاقتصادية المتفائلة جدًا، خاصة فيما يتعلق بأسعار البترول، وكذلك أسعار السلع الغذائية، نتيجة توقعات انتهاء الأزمة في نهاية ٢٠٠٩، وبالتالي زيادة الطلب على هذه السلع.

انخفاض الاستثمارات الحكومية، وهو أمر غريب خاصة في ظروف أزمة تستدعى أن تلعب الدولة دورًا أكبر في الأسواق الاقتصادية لملء الفراغ الناتج عن انخفاض الاستثمارات في القطاع الخاص.

ارتفاع الفوائد التي تسدد على القروض المحلية والخارجية. وارتفاع نسبة الفوائد المدفوعة من اجمالى مصروفات التشغيل والتي بلغت ٢٢٪ تقريبًا في مشروع الموازنة العامة هذا العام، بينما كانت نسبتها المتوقعة في موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حوالى ١٤ ٪، وأصبحت تكاليف خدمة الدين تمثل ٢٨٪من إجمالي الاستخدامات في مشروع الموازنة العامة، بعد أن كانت ١٩ ٪.

و شدد ممثل الوفد على سبق التنبيه من خطورة التوسع في الاقتراض خاصة من خلال إصدار سندات أذون الخزانة قصيرة الأجل.

و أنهى كلمته بإن هذا المشروع أثبت أن الحكومة تفتقد القدرة على التخيل والفكر والابتكار للتصدي للأزمة ومواجهة تحدياتها. وانتهت الكلمة برفض مشروع الموازنة.

مناقشات ممثلي الأحزاب الأخرى:

اهتم ممثل حزب التجمع بنقد سياسات الحكومة التي تزيد من نسبة الدين العام، وتتسبب في عدم قدرة الحكومة على قضاء متطلبات المجتمع، وتساءل؛ إذا كان هذا العجز بهذه الضخامة فلماذا لا تلجأ الحكومة إلى الحصول على موارد حقيقية؟ وانتهى للمطالبة بتطبيق نظام الضريبة التصاعدية على الدخل، وبزيادة الحد الأقصى لهذه الضريبة، كما طالب بفرض ضريبة على أرباح التعاملات في البورصة، من أجل أن يكون هناك إيراد حقيقي لسد عجز الموازنة فضلا عن فرض ضريبة تصاعدية على الوحدات السكنية المغلقة، الأمر الذي لن يزيد من الإيرادات فقط بل إنه سيعمل على حل مشكلة الإسكان. وإلى جانب ما تحققه هذه الاقتراحات من موارد فإنها سوف تساعد في الحد من اتجاه رءوس الأموال لممارسة المضاربات الطفيلية، وتحويلها إلى أنشطة إنتاجية تزيد من التنمية الحقيقية في الدولة وتساهم في حل مشكلة البطالة، كما أشار إلى إن الحكومة تدعى أنها تعمل على مراعاة البعد الاجتماعي، إلا أن الحقيقة هي أن أرقام الموازنة تنطق بعكس ذلك تماما فهناك نقص كبيرا في بند المساعدات الاجتماعية والمزايا الأخرى.

ومن ناحية أخرى أبدى ممثل حزب الغد ملاحظاته بأن الحكومة قد قررت تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لإسقاط ٥٠ ٪ من مديونيات صغار المزارعين طرف بنك التنمية والائتمان الزراعي وفروعه، مبديا تمنيه أن يكون هذا الكلام حقيقيا ومطبقا على أرض الواقع، وفيما يتعلق بتثبيت أسعار الغاز والكهرباء حتى نهاية سبتمبر، علق قائلا إنه يوحى ضمنيا بأن الحكومة قد بيتت النية لرفع أسعار هذه السلع والخدمات بعد هذا التاريخ وهو ما حذر الحكومة منه خاصة أن معظم فئات الشعب المصري أصبحت تنتمي لطبقة معدومي الدخل بسبب سياسات الحكومة الفاشلة على حد قوله، وفى نفس السياق أيد ما جاء في التقرير من توصيات بوضع أسس ومعايير موضوعية لتعيين شباب الخريجين والمصريين في الوظائف العامة، وذلك لعدم وجود معايير وآليات واضحة للشفافية من قبل الحكومة فى هذا الصدد، وأبدى رأيه فيما كشفته اللجنة عن تخصيص مبلغ عشرة مليارات جنيه- ضمن استثمارات خطة التنمية للسنة المالية ٢٠٠٩- ٢٠١٠ تخصص لمشروعات يتم تنفيذها بنظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص، بأنه يعتقد أن هذا الإجراء وإن كان هدفه تنشيط الاستثمارات فإنه يثير المخاوف لدى الكثيرين خاصة أنه لم يتم حتى الآن الإعلان عن نوعية وقائمة هذه المشروعات وأسماء رجال الأعمال الذين سوف يستفيدون من هذه الاستثمارات والعائد على الدولة منها.

مناقشات باقي أعضاء المجلس:

تباينات تعليقات النواب على الخطة والموازنة، إلا أنه يمكن تحديد ثلاث اتجاهات رئيسية للنواب، الاتجاه الأول: يمتدح الموازنة بوصفها تعبير عن الانحياز الاجتماعي للفقراء، أما الثاني؛ وهو نقيض للاتجاه الأول، حيث

أنتقد الخطة والموازنة على أساس أنها تنحاز للأغنياء ورجال الأعمال على حساب الفقراء، أما الاتجاه الثالث، فهو اتجاه وسطي بين الاثنين، إذ ينتقد الموازنة بشكل جزئي وبنفس الوقت يلتمس العذر للحكومة نتيجة الأزمة الاقتصادية، وبالطبع توجد نقاط التقاء بين هذه الاتجاهات الثلاث على النحو التالى:

الاتجاه الأول:

يمثل هذا الاتجاه غالبية المتحدثين من النواب عن الحزب الوطني، حيث رأت تلك الغالبية «أكثر من ١٠٠ عضو» أن الحكومة قد تعاملت مع الأزمة الاقتصادية العالمية بحكمة جنبت مصر الكثير من الأضرار، بدليل أنها حققت معدل نمو إيجابي بلغ ٤,٥٪ في حين أن غالبية بلاد العالم حققت نمو سلبي، كما أن الموازنة حافظت على البعد الاجتماعي ومراعاة محدودي الدخل بالحفاظ على الدعم، وزيادة النفقات على الصحة والتعليم، ودعم الفلاح، وأهم ما ميز ممثلي هذا الاتجاه، الإصرار على الحديث عن المشكلات المحلية الخاصة بدوائرهم الانتخابية، كالحديث عن تطوير وحدة صحية بقرية محددة، أو إنشاء كوبري معين، وكان النواب عن محافظات الصعيد هم الأكثر تناولا لهذا النوع من القضايا على أساس نقص المبالغ المخصصة لدعم الصعيد.

الاتجاه الثاني:

يمثل هذا الاتجاه نواب المعارضة وعددهم «٨ نواب» والنواب المستقلين وعددهم «٤٠ نائب» حيث وجهت انتقادات شديدة للموازنة بوصفها انحياز للأغنياء ورجال الأعمال، وكانت أهم الانتقادات التي وجهت للموازنة بشكل عام:

- تجاهل الموازنة المادة الرابعة من قانون الموازنة لعام ٢٠٠٥ الذي يقضى بأنه في ظرف خمس سنوات لابد وأن تقدم الموازنة على أساس برامج، وليس على أساس بنود وإعتمادات، ومؤكدين أنه على الرغم من أننا في نهاية العام الخامس فإنه مع ذلك تقدم الموازنة هذا العام على أساس بنود وليس برامج.

- غياب الشفافية حيث يوجد بالموازنة ٣٣ مليار تحت بند «مصروفات أخري» وهو بند لا يناقش.

- غياب المشاركة المجتمعية بنقاش الموازنة.

- زيادة نفقات المسئولين والوزراء بشكل كبير برغم الأزمة المالية، مثل شراء السيارات الفخمة، وتجهيزات المكاتب بشكل ترفي، الاستعانة بعدد كبير من المستشارين بأجور عالية دون فائدة حقيقية.

- تضخم الجهاز الإداري للدولة حيث يوجد موظف لكل ١٣ مواطن، في حين أن النسبة بالبلاد العربية هي موظف لكل ٢٠٠٠ مواطن.

الانتقادات الخاصة ببنود الموازنة:

الأجور وتعويضات العاملين:

وجه الأعضاء انتقادات حادة لسياسة الحكومة في الأجور والتوظيف، حيث أكد كثير من النواب :

- أن هناك خلل واضح في هيكل الأجور والمرتبات، وكذلك تفاوتات حادة بين الأجور الأساسية والمكافآت والبنود الأخرى، كما أن هذه المرتبات لم تعد تفي بالاحتياجات الأساسية للعاملين نظرا لارتفاع معدلات التضخم، فضلا عن أن وزارة المالية والحكومة لم تنفذ إلى الآن القانون رقم ١٢لسنة ٢٠٠٣ بتفعيل قرار المجلس الأعلى للأجور، كما أوضح بعض النواب أن الإنفاق على هذا البند لم يؤتى الثمار المرجوة منه، وذلك لعدة أسباب:

- أن هناك خللا كبيراً في الفروق بين العاملين في القطاع الحكومي؛ بين موظف لا يحصل إلا على عشرات من الجنيهات، وموظف آخر يحصل على مئات الألوف من الجنيهات، كما تمت الإشارة إلى أن ٢٠٪ من العاملين في الدولة من القيادات العليا يحصلون على ٤٠ ٪ من الأجور، في حين أن ٨٠ ٪ من العاملين يحصلون على ٦٠ ٪ من الأجور، كذلك مئات الملايين التي يتقاضاها المستشارين في كافة هيئات ومؤسسات الدولة لا فائدة ولا طائل منها. وأن هذا التباين وعدم العدالة في توزيع الأجر، يعيق الأداء الجيد لجهاز الإدارة، خصوصا في ضوء أن أجور غالبية الموظفين في مجملها لا تكفى لحياة كريمة.

- العاملين بالجهاز الحكومي، والذين يبلغون ٦ ملايين ويعولون ٢٨ مليون مواطن مصري، أي ٢٨ ٪ من تعداد سكان مصر أجورهم الأساسية متدنية ومتهالكة ونظام الأجور والرواتب في الجهاز الحكومي متهالك إلى أبعد الحدود، وإن استمرار الحكومة في عدم إيجاد حل لهذه المشكلة يعتبر بمثابة دعوة للعاملين في هذا الجهاز للفساد.

نقد السياسات المالية:

الفوائد:

تحدث النواب عن ارتفاع فائدة الدين المحلى خلال العام الماضي من ٥٢ إلى ٧١ مليار جنيه بزيادة ٢٠ مليار جنيه فوائد، وهذا دليل على التزايد الرهيب للدين المحلى، ولذلك طالب بعض النواب الحكومة بإحكام السيطرة على الدين المحلى وفوائده والذى يستنزف الموازنة العامة للدولة.

المنح:

تحدث بعض النواب عن عدم الاستفادة من المنح الخارجية والتي بلغت قيمتها ٧,٧ مليار جنيه بناء على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات الذي يثبت إن جزءًا كبيراً من هذه المنح يخصص للمرتبات وبالتالي فإن الاستفادة من هذه المنح يبلغ ٥٠ ٪ فقط. كما انتقدوا ربط الجانب الأجنبي هذه المنح بشروط لصالحه.

كما أشاروا إلى أن المتوقع للمنح حتى تكمل العجز في موازنة هذا العام ٧,٧ مليار جنيه، وتساءل النواب من أين سنأتي بهذه المنح والعالم من حولنا يئن من الخلل المالي؟ وخصوصا أنه أمام هذا العجز فإن خدمة الدين ارتفعت إلى ٣٧ مليار جنيه، فكثرة القروض غير المنتجة من الخارج في حد ذاتها تكون نتائجها سلبية على أحوالنا المالية.

الدعم:

أكد النواب على أن انخفاض الدعم من ٨٥ مليار جنيه إلى ٤٥ مليار جنيه بمقدار ٤٠ مليار جنيه لا يتناسب مع ما يحدث في السوق المصرية الذي يشهد موجة تضخم كبيرة الأمر الذي يعنى مزيد من تدهور مستوى معيشة المواطن الفقير ومتوسط الدخل، وانتقد النواب؛

- تراجع دعم السلع التموينية إلى النصف حيث كانت ٢٣ مليارًا في الموازنة السابقة، وأصبحت ١٣ مليارًا في الموازنة الحالية بما فيها الخبز المخصص له دعم ١٠ مليارات، وانخفاض دعم المواد البترولية إلى النصف من ٥٨ مليارًا إلى ٣٣ مليارًا، وانخفاض دعم إسكان محدودي الدخل البالغ مليار جنيه فقط، وإلغاء دعم الكهرباء مما يعنى زيادة حكومية متوقعة في أسعار الكهرباء.

- انتقد الكثير من النواب دعم تنشيط الصادرات الذي استمر حجمه البالغ أكثر من ٤ مليارات باعتباره دعم للأغنياء ورجال الأعمال، باعتبار أن حجم الصادرات يبلغ ١٠ مليارات جنية تدعم ب ٤,٤ مليار جنيه أي بأكثر من ٤٠ ٪ من قيمتها، بدلا من دعم محدودي الدخل، في حين أن الدعم المخصص للضمان الاجتماعي وخلافه ينخفض وذلك واضح بالأرقام في مشروع الموازنة. واقترح الكثير من النواب إلغاء دعم الصادرات تمامًا، إلا أن البعض الآخر رأى استمراره مع وجوب ترشيده بحيث يوجه الدعم فعلا إلى المصانع والشركات التي تسهم في إدخال قيمة مضافة، بدلا من أن تذهب لدعم كيانات أغلبها وهمية، احترفت الاحتيال على هذا الدعم.

الضرائب:

لاحظ النواب أن الضرائب انخفضت انخفاضًا كبيراً بنسبة ١٣ ٪، وبالتالي أشاروا إلى ضرورة إعادة النظر في منظومة الضرائب مرة أخرى، نظرا لغياب العدالة الضريبية بين شرائح المجتمع المختلفة، وطالبوا بفرض ضريبة تصاعدية على أرباح شركات المحمول والبورصة، واقترح البعض ضرورة فرضها على الطبقات الغنية، على أن تكون

النسبة ما بين ٤٠ – ٥٠ ٪ كحد أقصى، وفرض ضريبة على الدخول الريعية من تصقيع الأراضي وعلى الأموال الساخنة التي تخرج من البورصة.

كما لاحظ النواب أن أكبر مصدر للضرائب يأتي من ضرائب التوظيف والدخل، وليس من الضرائب على الاستثمار، أو على الأرباح الرأسمالية، أي أن الممول الرئيسي للموازنة العامة في مصر، هم الفقراء.

و علل بعض النواب أسباب انخفاض الضرائب بأن هناك أشخاصًا كثيرين جدًا يحققون مكاسب ولا يدفعون الضرائب، فدافع الضرائب الوحيد المحترم في هذا الوطن هو الموظف الحكومي، الذي تحجز الضريبة منه من المنبع، فقبل أن يحصل على حقه من الحكومة تحصل هي على حقها منه، أما باقي الشرائح وهى الأهم والأكبر وهم كبار وصغار الممولين – ممن يمتلكون جيشاً من المحاسبين – يتهربون من الضرائب.

الاقتراض:

انتقد بعض النواب سياسة الحكومة من حيث التوسع فى الاقتراض الداخلي خلال الأعوام الماضية، حتى بلغ الدين في نهاية يونيو ٢٠٠٨ في الحساب الختامي ٦٦٦٦ مليارًا، حيث وصل صافى الدين العام المحلى والخارجي إلى ٨٤٧,٣ مليار، وفي حين أن الحد الآمن للدين ٦٠ ٪ من الناتج المحلى نجد أن الديون تمثل ٩٤,٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلى، وهو أمر ينذر بخطورة وكارثة حيث أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي هذا الدين بلغ تسعة آلاف وثلاثمائة جنيه، مما تسبب في استمرار عجز الموازنة، وزيادة أعباء الدين العام، ومزاحمة القطاع الخاص في الاقتراض من الجهاز المصرفي، والأداء السلبي للجهاز المصرفي من خلال استسهال إصدار أذون الخزانة والسندات الحكومية لارتفاع معدلات الأمان بها، والانصراف عن تمويل المشروعات والمساهمة في المخاطر المحسوبة مما ترتب على ذلك من نقص في فرص العمالة، وزيادة الاقتصاد الريعى غير المنتج، وشيوع الاقتصاد غير الرسمي، الذي تأثر سلبًا عندما جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية. ومن ثم طالب النواب الحكومة بأن تتقدم ببرنامج زمني للتعامل مع ملف الديون بشكل عام والدين المحلى بشكل خاص.

الاستثمارات:

أشار بعض النواب إلى أن استثمارات هذا العام انخفضت بمعدل عشرة مليارات جنيه، في حين أننا في حاجة بالفعل إلى زيادة الاستثمارات الخاصة ببند الصيانة، وطالبوا بزيادة مخصصات الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية حتى يمكن توليد الدخل ومعالجة مشكلة الفقر في المجتمع، وأشاروا إلى انه يوجد ٢٨ صندوقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ٢٨ محافظة، وقد آن الأوان أن تعمل هذه الصناديق في إعطاء قروض للشباب في الصناعات المتناهية الصغر على ضوء القانون الخاص بالصناعات الصغيرة.

انتقد العديد من النواب عجز الحكومة وفشلها الواضح في إدارة الأصول المملوكة للدولة، فضلا عن الأصول

المهدرة في المشروعات القومية، مثل المليارات التي تنفق على المشروعات التي أنشئت أصلا بدون دراسات جدوى، مثل مشروع فوسفات «أبوطرطور»، والذي أنفق عليه عشرات المليارات، وغيره من المشروعات القومية التي ثبتت فشلها، بعد أن أهدرت هذه المليارات.

انتقد النواب مراهنة الدولة على تنفيذ ٦٥ ٪ من الاستثمارات العامة من قبل القطاع الخاص في حين أن الواقع يشير إلى عدم أدائه للدور المنوط به حيث تنتشر أنشطة المضاربة في مجالات متعددة.

كما طالب النواب بالحفاظ على الأصول الرأسمالية للمجتمع، وإن المبلغ المعتمد للصيانة هذا العام ٣,٢ مليار بنسبة ١,٣ ٪، مبلغ غير كافي لأن يحافظ على هذه الأصول الرأسمالية من التلف، ومن ثم طالبوا الحكومة بأن تعيد النظر في المبالغ المعدة لصيانة الأصول الرأسمالية بزيادة تتناسب مع القيمة الموجودة حتى نحافظ عليها للأجيال القادمة.

كما طالب النواب الحكومة بتوفير كافة الاعتمادات اللازمة لسرعة إنهاء المشروعات القومية والحيوية، والتي بدأ العمل بها منذ سنوات ولم تنتهي حتى الآن.

السياسة الزراعية:

تحدث النواب عن تهميش قطاع الزراعة فى الخطة الاستثمارية، وبالتالي ناشدوا الحكومة الاهتمام بذلك القطاع، فالاستثمارات المطلوبة لوزارة الزراعة مابين ١,٢ – ١,٤ مليار جنيه، ولكن حدد لها ١٧٨,٥ مليون جنيه فقط. أن هذا المبلغ لا شك يتعارض مع طموحات وزارة الزراعة فضلا عن أهمية توفير الغذاء لأبناء الشعب وتنفيذ معدلات تنمية زراعية واكتفاء ذاتي من المحاصيل الزراعية الأساسية تتواكب والزيادة السنوية في الاستهلاك.

إنتاج مصر من الأسماك ٩٧٨ ألف طن، ونستهدف زيادته إلى ١,٢ مليون طن، هذا يحتاج أساسا إلى تطهير البواغيز والبحيرات وإنتاج الذريعة، وإتاحتها لأصحاب المزارع وإقامة الجسور والبدء في الاستزراع البحري، أيضا هناك ضرورة لدعم القطاعات البيطرية لمحاربة أنفلونزا الخنازير وأنفلونزا الطيور والحمى القلاعية، فالزراعة تنكمش لعدم الاهتمام، وعدم دعم الحكومة لمزارعى المنتجات والسلع الإستراتيجية مثل القمح والقطن وقصب السكر والأرز فى حين أننا نشجع المستورد منها.

انتقد النواب –كذلك – انخفاض سعر توريد إردب القمح، وطالبوا بزيادة تحفيز الفلاح على زراعة القمح، لأن المساحات المزروعة قد انخفضت من ٣,٥ مليون إلى ٢,٥ مليون فدان نتيجة لانخفاض السعر العالمي، وطالبوا بتوفير الاعتمادات لمساعدة المزارعين، لأن أسعار المحاصيل الزراعية قد انخفضت وأسعار الكيماوي والسماد ارتفعت والتكلفة أصبحت عالية، كما طالبوا بدعم صندوق الحاصلات الزراعية، وزيادة رواتب المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين وذلك للنهوض بالزراعة، وكذلك دعم مركز البحوث الزراعية، كما طالب النواب

بزيادة أسعار المحاصيل الزراعية ورفع غرامات الأرز عن الفلاحين.

الإنفاق الاجتماعي:

السكن:

لا حظ بعض النواب عدم كفاية المبالغ المحددة المخصصة لصندوق تطوير العشوائيات، وبالتالي طالبوا بزيادته وخاصة فى ظل زيادة السكان في هذه المناطق التي وصلت لأكثر من ٣٠ ٪ من عدد السكان في مصر، وطالبوا بألا يؤثر انخفاض مخصصات الإسكان من ١٦,٣ مليار جنيه إلى ٥,٩ مليار جنيه على تنفيذ مشروعات الصرف الصحى أو تنفيذ الإنشاءات والمرافق العامة والبنية التحتية في المناطق الفقيرة والمناطق العشوائية، وطالبوا الحكومة بالتضامن مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات رجال الأعمال والقطاع الخاص حتى تكون هناك خطة للنهوض بهذه المناطق الفقيرة.

و أشار النواب إلى أن الموازنة هذا العام حرمت وزارة الإسكان من ١٠ مليارات جنيه كانت مخصصة للصرف الصحي ومشروعات المياه، التي تمس صحة المواطن بشكل مباشر، وتم تقديم اقتراح بتخصيص ٥٪ من الموارد العامة أو الإنفاق العام والذي يقدر بحوالي ١٠ مليارات جنيه مصري لوزارة الإسكان، لأن ذلك سيعود في النهاية على صحة المواطن المصري.

كان المقترح لوزارة الإسكان ٢,٢٧ مليار جنيه لكن الاعتماد الفعلي يمثل ٤١ ٪ فقط من المقترح، وهذا ينعكس بكل تأكيد على كل مشروعات وزارة الإسكان، وكان مقترح الهيئة القومية للمياه والصرف الصحي ١٣,٤مليار جنيه، والمعتمد في الخطة ٢,٦٨ مليار جنيه، أي حوالي ٢٠ ٪فقط، معنى ذلك أن المشروعات المفتوحة لن تستكمل، ومن ثم طالب النواب بالإبقاء على مقترح الهيئة القومية للمياه والصرف الصحي كما هو، بالإضافة إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لاستكمال بناء مساكن الشباب محدودي الدخل.

الصحة:

طالب النواب بأن تكون هناك رؤية متكاملة لإصلاح منظومة الرعاية الصحية، من خلال وضع موازنة كافية لتحقيق التغطية الشاملة لخدمات الصحة الأساسية، فالأسرة تنفق ٤٠ ٪ من دخلها على الخدمات الصحية، وتوفير الخدمات الصحية الميسرة يحد من أعباء الفقر والمرض التي يتحملها المواطن. إن جملة ما ينفق على الصحة في مصر يقترب من ٤٠ مليار جنيه سنويًا، تتحمل الدولة من هذا المبلغ ١٦,٥ مليار جنيه والباقي يتحمله المواطنون، وهذا المبلغ يمثل ٤,٦ ٪ من الموازنة العامة للدولة البالغة ٣٤٩ مليار جنيه، وهى نسبة متدنية للغاية، إذا ما قورنت بأي دولة من دول العالم، فضلاً عن العبء الذى تلقيه على الانفاق العائلى.

مع الاعتراف بزيادة المخصص لوزارة الصحة، إلا أنه لوحظ أن هذه الزيادة موجهه لزيادة الأجور فقط ولا

تعود على قطاع الصحة بالفائدة المرجوة، وفى هذا السياق انتقد النواب تخصيص ٢٥ مليون جنية بند تحت بند الصيانة من بين المخصص لقطاع الصحة فى حين أنه هناك هناك أجهزة أشعة ومعامل كلها متوقفة تمامًا، والسبب أنها تحتاج لنوع من أنواع الصيانة، وطالبوا بزيادة المخصص للصيانة بما لا يقل عن ٢٠٠ مليون جنيه.

أشار النواب إلى وجود صعوبة في الحصول على سرير في المستشفيات الحكومية، وخاصة في الرعاية المركزة، كما أن العلاج على نفقة الدولة في احتياج شديد إلى ما يقرب من مبلغ ٨٠٠ مليون جنيه إضافية، ولكن الميزانية الموجودة حاليا لقطاع الصحة لا تغطى هذا الرقم، وهناك أيضا مستشفيات تكامل أنشئت كمستشفيات قروية، ولكن صدر قرار فجائي من وزير الصحة بعدم الموافقة عليها، وهذا يمثل جزءا كبيرا من ميزانية الصحة، ومن ثم طالبوا بأن يتم الموافقة على هذه المستشفيات وأن لا يتم إلغاؤها لما في ذلك من إهدار للمال العام، وطالبوا بالمزيد من الاهتمام بتطوير المستشفيات والوحدات الصحية بالقرى وتعيين الأطباء المطلوبين لتلك المستشفيات.

طالب النواب بزيادة المخصصات المالية المتعلقة بالعلاج على نفقة الدولة من مليار جنيه إلى مليار ونصف المليار جنيه، وزيادة المخصصات المالية المتعلقة بأمراض وعمليات نقل الكبد وزيادة المبالغ المخصصة لعلاج أمراض الكبد مثل فيروس»C» والتمسك بتطبيق المرحلة الثانية من كادر الأطباء ومعاونيهم.

وفيما يتعلق ببند الأجور في موازنة الصحة، صدرت بعض التوصيات المعروضة في الموازنة، وهى إضافة حوالي ستمائة مليون جنيه كأجور للأطباء والممرضين العاملين في قطاع الصحة، والتي طالب النواب بزيادتها من ٦٠٠ مليون جنيه إلى مليار جنيه من أجل تحسين أحوال العاملين في قطاع الصحة.

و أوضح بعض النواب أن الصحة لا تحصل على نصيب عادل من موازنة الدولة، والذي يجب في تصورهم أن يكون ٧٪ من الموازنة العامة للدولة أي ٢٣ مليار جنيه في حين أن المعتمد حاليا في حدود ١٦ مليار جنيه، منها ٣,٥ مليار جنيه للمستشفيات الجامعية ويتبقى فقط حوالى ١٢,٥ مليار جنيه لباقى المؤسسات الصحية.

و طالب النواب باستكمال منظومة علاج الطوارئ، فبرغم حدوث تطور وشراء سيارات إسعاف جديدة، إلا أن باقي منظومة الإسعاف لم تنته بعد، مثل مراكز ونقاط الإسعاف وتطوير المستشفيات وأقسام الطوارئ، وهذه أيضا في حاجة إلى موارد إضافية.

الشباب والثقافة والشئون الدينية:

انتقد بعض النواب اتجاه وزارة الأوقاف برفع يدها عن عمارة المساجد، وطالبوا بزيادة المخصص لها لإدارة وتعمير المساجد والعناية بها وانهاء بعض المساجد الكبيرة التي يوصى دائما وزير الأوقاف بإنشائها وضمها إلى وزارة الأوقاف، فضلا عن بناء المزيد من المعاهد الدينية والكليات الأزهرية في المناطق التي تخلوا منها.

وطالب النواب بالاهتمام بمراكز الشباب، والنوادي الرياضية، وضرورة زيادة موازنة الشباب والرياضة بناء على

نتيجة تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات المتعلق بالمجلس القومي للرياضة والذي رصد عدم وجود ملاعب ومنشآت رياضية وثقافية بالأندية، وذلك لعدم وجود اعتمادات مالية بالمجلس القومي للرياضة وكذلك الحال بالنسبة للمجلس القومي للشباب لدعم مراكز الشباب، كما طالب بزيادة الاعتمادات المخصصة لتطوير وإنشاء مراكز للتدريب حتى تؤهل الشباب للالتحاق بسوق العمل، والعمل على حل مشكلة البطالة.

التعليم:

أشار بعض النواب إلى أن قطاع التعليم أخذ من الميزانية مبلغا كبيرا يصل إلى ٤٣ مليار جنيه، ولكن الزيادة التي حدثت تقريبا وجهت لزيادة الأجور من أجل تطبيق المرحلتين الأولي، والثانية من كادر المعلمين، في حين أن هناك الكثير من المدارس والجامعات في احتياج شديد إلى هذه التمويلات لتحقيق جودة التعليم، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بالإمكانيات المادية التي تستطيع أن ترفع مستوى التعليم بالمدارس والجامعات.

أستند بعض النواب في انتقاداتهم للموازنة – فى سياق تدنى مستوى التعليم – على المؤسسات التعليمية الحكومية في مصر، سواء التعليم العام أو التعليم الفني الصناعي والزراعي والتجاري أو التعليم الجامعي، فلا زالت قضية تطوير التعليم بأنواعه المختلفة هي رؤية واجتهاد وزير، تختلف باختلاف الحكومات المتعاقبة، وليست رؤية قومية ينفذها الوزراء مهما تعاقبت الحكومات، ومن ثم طالبوا الحكومة بتطوير التعليم وفق رؤية إستراتيجية واضحة.

و أكد بعض النواب على أن مخصصات التعليم في هذه الموازنة متدنية جدًا بالنسبة للمخصصات في جميع دول العالم، الأمر الذي أدى لوجود مدارس وأبنية تعليمية بدون حراس أو عمال بحجة عدم وجود موارد مالية، فضلا عن انخفاض كفاءة الخريجين حتى أصبحوا غير مؤهلين تربويًا للعمل كمدرسين.

كما لا حظ النواب أن هناك أعداد ضخمة من العاملين في قطاع التربية والتعليم، ممن يعملون بالأجر، وهم وفق قانون الكادر لا يعملون إلا مدرسين مساعدين، لا يجدون درجات وظيفية يشغلونها، ومن ثم طالب النواب وزارة المالية أن تجد تمويلا كافيا لإيجاد أماكن لهم، لتطبيق كادر المعلمين عليهم.

تحدث بعض النواب عن عدم وجود حافز إثابة للوظائف الإدارية ووجود فجوة اجتماعية في مجال التعليم بسبب عدم وجود موارد مالية، ومن ثم طالب النواب بأن يتضمن قانون الموازنة تعديلا للمادة الرابعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ لكي تتضمن حق الإداريين في التربية والتعليم والأزهر الشريف في صرف حافز إثابة وظائف الإدارة بنسبة ٥٠٪، واعتماد مليار و ٢٠٠ مليون جنيه لذلك الغرض، كما طالب النواب زيادة المخصص لهيئة الأبنية التعليمية بنصف مليار جنيه على الأقل.

أما فيما يتعلق بالبحث العلمي، لاحظ النواب أن المبلغ المعتمد له ضئيل جدًا، ورغم ضآلته فإنه يوجه إلى

مرتبات وحوافز العاملين، ولم تنجز إنشاءات المعامل التي سبق المطالبة بها، لأن الاعتمادات المدرجة كل سنة لا تفي بإنشائها.

الحماية الاجتماعية:

طالب النواب بضرورة توفير إعانة بطالة لمن حصلوا على مؤهلات وتقدمت أعمارهم ولم يجدوا فرصة عمل حكومية، وكذلك لمن وصلوا سن المعاش في الوقت الحالي وليس لديهم مصدر للدخل، وفيما يتعلق بالجانب الآخر من الدعم الخاص بمعاش الضمان الاجتماعي وكذلك معاش الطفل فإن النواب رأوا أن مشروع الموازنة لم يأخذ تطورات أعباء المعيشة في الاعتبار، والمعاش المقرر لا يكفى لتوفير حد الكفاف لأفراد هذه الأسر فضلا عن الكفاية، ومن ثم طالبوا بضرورة زيادة موازنة معاش الضمان الاجتماعي.

صناديق التمويل ذات الطابع الخدمي:

أشار النواب إلى إن هناك ١٢ ألف صندوق خاص في مصر، لا سيطرة لهم عليها، يدخل لهذه الصناديق الخاصة سنويا ٥٠ مليار جنيه، ومنها الصندوق الاجتماعي للتنمية، وهو يحتاج أيضا معالجة عاجلة، فهناك تخوف من الإقدام على مشروعات الصندوق الاجتماعي، لأن هناك عدم دراية لدى الشباب بهذا الصندوق وعدم استفادة كاملة منه، هذا الأمر يحتاج أيضا إلى توضيح الرؤى وتيسير الإجراءات التي قد يكون فيها تشدد في الضمانات أو تعقيد في الإجراءات.

أهم المقترحات:

ذهب النواب إلى ان المدخل الرئيسي لتفادى عجز الموازنة العامة لابد أن يكون بالاهتمام المتزايد بإنتاجية هذا الاقتصاد، وأنه بمراجعة ميزانية هذا العام والأعوام السابقة لاحظ النواب الانخفاض الشديد لما يخصص لتحقيق هذا الهدف، فبقى الاقتصاد مفتقدا قدرته على المنافسة. وطالبوا بتعظيم مواردنا واستثماراتنا خاصة في مجال، مثل الثروة الطبيعية التي نملكها. واقترحوا ما يلي:

أولا: بيع أراضى ساحل الدلتا والساحل الشمالي لغرض التنمية الاقتصادية والمشروعات الاستثمارية.

ثانيا : قيام البنوك باستغلال المليارات المتواجدة بها في مشروعات استثمارية صغيرة ومتوسطة وبيعها للطبقة الوسطى التي تمتلك بعض المدخرات وتريد استثمارها.

ثالثا: تشجيع السياحة الداخلية والسياحة العربية والآسيوية والأفريقية لسد العجز في السياحة الأوروبية والأمريكية.

رابعا : الالتفات إلي أراضى أملاك الدولة واستردادها من واضعى اليد عليها بغير وجه حق والتي تقدر قيمتها

بمليارات الجنيهات والتي سوف تدر دخلا وموارد كبيرة للدولة إذا ما قامت بحصرها وتقنين أوضاع واضعي اليد عليها سواء بأخذ حق انتفاع أو بيع هذه الأراضي.

كما لاحظ النواب أن حصيلة الخصخصة في الإيرادات صفر، وهذا يعنى توقف برنامج الخصخصة وعدم بيع أصول خلال هذه الفترة، وقد رأى النواب أنه توجه جيد جدا من حيث إن الأسعار المتدنية ربما لا تمثل القيمة الحقيقية لبيع هذه الأصول.

و طالب النواب – من أجل تعظيم الإيرادات – أن تسترد الحكومة الأراضي الممنوحة لكبار رجال الأعمال الذين استغلوا هذا المنح في تضخيم ثرواتهم.

أما فيما يتعلق بمناقشات الأعضاء لخطة وموازنة عام ٢٠١٠ – ٢٠١١، فقد تمثلت أهم الانتقادات التي وجهت للخطة والموازنة فيما يلى:

- غياب المشاركة المجتمعية فى صنع واعداد الموازنة العامة.
- استمرار عجز الموازنة وفشل سياسة الخصخصة.
- فشل سياسة الأجور، نتيجة الخلل الهيكلي بين الأجور الأساسية التى بلغت ١٩ مليار جنيه تمثل ٢٠٪ فقط من اجمالى الأجور، وبين المكافآت التى بلغت ٣٣،٧ مليار جنية، وكذا الفجوة الهائلة بين الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور.
- ضعف بند الصيانة الذى يمثل ٣,٤ مليار للمباني، ٤,١ مليار للمعدات، وهذا الضعف يعد سببا لإنهيار المرافق العامة بمصر.
- الدين: حيث تخطي حاجز التريليون جنيه، فوائدها ٩١ مليار، والأقساط ٨٢ مليار، وبالتالي تستحوذ أعباء خدمة الدين على ١٧٣ مليار بما يعادل ٦٨٪ من إجمالي الإيرادات.
- الدعم: السلع التموينية لعدد١١ مليون بطاقة ١٤ مليار جنيه، ودعم المواد البترولية للأغنياء ٦٨ مليار ٨٠٪ منها لأصحاب المصانع والسياحة، دعم معاش الضمان لمليون أسرة ١,٤ مليار في حين دعم تنشيط الصادرات ٤ مليار، تخصيص ٦,٣ مليار لدعم الكهرباء رغم أن سعر الكهرباء لم ينخفض ولا توجد كهرباء مدعومة.
- عدم الشفافية: وجود بند مصاريف أخري بقيمة ٣١ مليار لا تعرف ماهيتها ولا تناقش من النواب.
- الاستثمارات: حيث انخفضت بنسبة ٣٠ ٪ مع حساب معدل التضخم.
- ضعف الموارد، حيث تشكل الضرائب ٧٠٪ من جملة الموارد البالغة ١٩٧ مليار.

الاتجاه الثالث لأعضاء المجلس:

يمثل ذلك الاتجاه بعض النواب عن الحزب الوطني، وقد اتفق أصحاب هذا الاتجاه جزئيا مع الاتجاه الثاني، حيث وجهوا نفس الانتقادات خاصة فيما يتعلق بنقص الموارد الضريبية، ونقص الإنفاق على التعليم، الصحة، الزراعة ودعم الفلاح، الإسكان وخاصة مشروعات النية التحتية وتطوير العشوائيات، كما أنتقد البعض البذخ في الإنفاق الحكومي رغم الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على عجز الموازنة.

وركز أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة معالجة مشكلات التهرب الضريبي، فكما قال أحد النواب: «يجب تحصيل الضرائب من كل الممولين وليس من رجال الأعمال فقط» كما أنتقد أصحاب هذا الاتجاه السياسة الزراعية، حيث لا تلتزم الحكومة بسياسة تهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، وعدم كفاية الدعم الموجه للفلاح، والدعم المخصص لتطوير محافظات الصعيد.

وبالرغم من توافق أصحاب هذا الاتجاه مع المعارضة والمستقلين والتماس معهم فى الكثير من الأراء، إلا أن تعليقاتهم كانت تنتهي بشكر الحكومة والموافقة على الخطة والموازنة مع طلب زيادة النفقات ببعض البنود، خاصة بند الاستثمارات فيما يتعلق بالمشروعات التي تقع بدوائرهم الانتخابية.

القسم الخامس: بيانات وتقارير عقب المناقشات:

بعد انتهاء تعليقات وملاحظات الأعضاء على الموازنة لا يتبقي سوى مناقاشات المجلس للتقرير التكميلي للجنة الخطة والموازنة، والذي يتناول مقترحات تعديل الموازنة بما يراعي نقاشات الأعضاء، وذلك قبل أن تطرح الموازنة للتصويت.

التقرير التكميلي للجنة الخطة والموازنة:

جاء التقرير التكميلي حول التعديلات التي تقترح لجنة الخطة والموازنة إدخالها على الموازنة العامة للدولة، على النحو الآتي:

أولا: استيعاب تنفيذ توجيهات الرئيس مبارك للحكومة برفع العلاوة الاجتماعية الخاصة بالعاملين بالدولة إلى ١٠ ٪، وفى هذا الصدد وعلى ضوء ما رصدته اللجنة فيما يتعلق بالعلاوات التي ضمها للأجر الأساسي للموظف منذ عام ١٩٧٨ بلغت ٢١٠٪ من الأجر الأساسي حتى وقتنا هذا، فإن اللجنة تؤكد أن جدول الأجور المرافق لقانون العاملين المدنيين بالدولة، الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا يعبر عن حقيقة الأجر الأساسي للعاملين المدنيين بالدولة، حيث إنه لم يتم تعديله ليشمل الزيادة في هذا الأجر المترتبة على ضم العلاوات المشار إليها، حيث إن آخر تعديل تم إدخاله على الجدول المشار إليه كان بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤.

ثانيا: إعطاء أولوية متقدمة لمشروعات التنمية المحلية خاصة في مجالات رصف الطرق المحلية ومياه الشرب والصرف الصحي، مع تأكيد مبدأ الرقابة المجتمعية والمجالس الشعبية، وبالتالي اقتراح رصد اعتمادات إضافية لاستكمال خطة تنفيذ المحاور الرئيسية للقاهرة الكبرى.

ثالثا: التأكيد على حق المجتمع في الحصول على خدمات الصحة والتعليم بزيادة الاعتمادات الخاصة بالعلاج على نفقة الدولة ب ٣٨٠ مليون جنيه وصندوق تطوير التعليم.

رابعا: العمل على توفير متطلبات الحد الأدنى من الصيانة اللازمة للمشروعات القائمة.

خامسا: زيادة اعتمادات الباب الأول للأجور لاستيعاب الزيادة المقررة بنسبة ١٠ ٪ في العلاوة الاجتماعية لجميع العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات الخدمية والإدارات المحلية.

سادسا: زيادة مخصصات الاستثمار بمبلغ ٣ مليارات و٨٧ مليون جنيه، على أن يوزع هذا المبلغ على النحو التالي:

• زيادة اعتمادات ديوان عام وزارة التنمية المحلية بمبلغ ١,٢٩٠ مليار جنيه، وهذه الاعتمادات توزع على كل المحافظات، مع التأكيد على خضوع تنفيذ تلك الاستثمارات لرقابة المجالس الشعبية المحلية في المحافظات، وتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي:

– ٨٠٠ مليون جنيه لمشروعات التنمية الريفية، على أن يخصص ما لا يقل عن ٥٠٪ منها لرصف الطرق المحلي، ٤٩٠ مليون جنيه لصندوق تطوير العشوائيات.

– ٤٠ مليون جنيه لوزارة الزراعة تخصص للهيئة العامة للخدمات البيطرية «مشروع مكافحة أنفلونزا الطيور والخنازير».

– زيادة اعتمادات صندوق تطوير التعليم بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه.

– زيادة الاعتمادات المخصصة لإحلال وتجديد المساجد بموازنة وزارة الأوقاف بمبلغ ٤٠ مليون جنيه.

– زيادة اعتمادات وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بمبلغ ١,٥٦٧ مليار جنيه على النحو الآتي:

– مليار جنيه لإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظات، وتؤكد اللجنة على أهمية توزيع تلك الاعتمادات وفقا لمعايير تأخذ في الاعتبار عدد السكان، وأن يخضع تنفيذ هذه المشروعات لرقابة المجالس الشعبية المحلية في المحافظات، ٥٦٧ مليون جنيه لمشروعات تطوير محاور القاهرة الكبرى.

– خفض اعتمادات الاستثمارات بموازنة وزارة الصحة في مقابل زيادة اعتمادات صيانة الوحدات الصحية

والمستشفيات العامة في وزارة الصحة، وهذا بالاتفاق مع وزيري المالية والصحة.

- زيادة اعتمادات باب الدعم والمنح الاجتماعية كالآتي:
- زيادة اعتمادات بند العلاج على نفقة الدولة بموازنة وزارة الصحة بمبلغ ٣٨٠ مليون جنيه.
- زيادة الاعتمادات المخصصة لدعم الأنشطة الثقافية بموازنة وزارة الثقافة بمبلغ ١٣ مليون جنيه.
- خفض اعتمادات صندوق دعم الصادرات بموازنة وزارة التجارة والصناعة بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه.
- زيادة اعتمادات بند بدل تذاكر السفر للعاملين بالمناطق النائية نتيجة ارتفاع أسعار السفر والتذاكر بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه.

وعلى ضوء ما سبق تبلغ الزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة والتي ستترتب على التعديلات التي أدخلتها اللجنة ٤,٧٨٠ مليار جنيه، وهى بالطبع تشمل الزيادة في باب الأجور، وسوف يتم تمويلها – كما تم الاتفاق عليه مع الحكومة ووزارة المالية – من خلال الاقتراض وإصدار الأوراق المالية.

تعقيب وزير المالية:

بعد استعراض التقرير التكميلى بتعديلات المخصصات فى الموازنة العامة، أوضح وزير المالية أن مشكلة الموازنة بوضعها الجديد: تتلخص فى كيفية تمويل ما يقرب من ٤٨٠٠ مليون جنيه احتياجات إضافية للموازنة، إلا من خلال زيادة الضرائب، الرسوم، رفع أسعار السلع والخدمات، وهي الأدوات التي تتاح لأي وزير مالية حتى يمول العجز في الموازنة؟

إلا أن عبقرية الوزير تجلت فى اكتشافة وسائل أخرى عبر عنها كما يلى:

«في مصر عندنا أداة رابعة وتتمثل في خمس سنوات من الإصلاح الاقتصادي، استطعنا أن نبنى رصيدًا من الطاقة في هذا الاقتصاد، من القوة في هذا الدخل القومي نستطيع بها أن نتحمل صدمة ثم صدمة أخرى، الصدمة الأولى تمثلت في زيادة الأسعار للسلع الأساسية وقد أستوعبناها وتكاتفنا جميعا واتخذت إجراءات بعضها كان أليما، ولكن تخطينا الأزمة، ثم جاءت أزمة أخرى، وبالنسبة للأزمة الحالية أقول: إنه لدينا من الطاقة ومن القوة في اقتصادنا ما نستطيع به حاليا أن نمولها بالعجز وأوضح وأقول: إن العجز معناه أننا سنقترض، وسنقترض من الجهاز المصرفي وسنقترض من الشعب المصري، والعجز معناه الاقتراض، والاقتراض معناه أنه سيتطلب من الأجيال القادمة أن تقوم بسداد هذا القرض، فأولادنا وأحفادنا هم الذين سيتحملون هذا العبء، ولكن لدينا من القدرة في اقتصادنا القومي بعد انتهاء هذه الأزمة – في نهاية هذا العام أو في منتصف العام القادم أن نعود

بمعدلات النمو إلي المعدلات العالية التي كانت قبل الأزمة، لنستطيع أن نولد الدخل وهو سيمكننا من سداد هذا الدين دون أعباء إضافية، وبالتالي نجد أن ما تحملناه في الخمس السنوات الماضية نستغله اليوم».

و أكد الوزير على قبول الحكومة ما تقدمت به اللجنة من تعديلات لأن الاقتصاد المصرى قادر على النمو بنسبة ٧,٥ ٪ وقادر بعد هذه الأزمة أن ينمو ب ٦٪، من خلال «قيادة حزب قوى، حزب مسئول قادر على وضع رؤية سليمة للمستقبل وقادر على العمل من أجل هذه الرؤية».

ودلل الوزير على ذلك بالأزمات التى واجهها الاقتصاد فى الأعوام؛ ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، وفى خلال الأزمة الحالية، وفى نهاية تعقيبه أكد على قبول الحكومة – دون تحفظ – على كل ما جاء بالتقرير التكميلي.

القسم السادس؛ ملاحظات على نقاشات النواب لموازنة عام ٢٠١٠–٢٠١١:

بالرغم من عدم وجود اختلافات جوهرية بين مناقشات النواب لموازنة هذا العام مقارنة بالعام السابق، إلا أن المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت خلال عام ٢٠١٠، كان لها أثرا واضحا على أداء النواب بشكل عام، وإن كانت أكثر تأثيرا على أداء نواب المعارضة والمستقلين، حيث أثارت هذه الكتلة — إن جاز القول – عدة قضايا تمثل هذا التأثير مثل:

- قضية بيع الغاز لإسرائيل، حيث شهد عام ٢٠١٠ زيادة ضغط الرأي العام ضد تصدير الغاز لإسرائيل، تمثل في رفع عدد من القضايا، تحريك عدد من التظاهرات، بالإضافة لتناول الإعلام المرئي للقضية بشكل مكثف، وقد تحدث بهذا الموضوع عدد معقول نسبيا «١٠ نواب تقريبا» مطالبين بوقف عملية التصدير.

- قضية مياه النيل، حيث أشار بعض النواب «٥ نواب تقريبا» إلى ضرورة وضع بند بالموازنة لدعم دول حوض وادي النيل اقتصاديا، ومواجهة الدور الإسرائيلي ضد مصر فى هذه الدول.

- انتخابات مجلس الشورى، حيث تحدث عدد من النواب خاصة ممثلي جماعة الأخوان المسلمين، حول المضايقات الأمنية التي يتعرض لها مرشحي الجماعة بالانتخابات، كذلك تحدث بعض النواب من المستقلين حول قانون الطوارئ الذي يطلق يد الأمن بكل الأمور.

- التحركات الشعبية، تناول عدد كبير من النواب «٢٠ نائب تقريبا» قضية الاحتجاجات العديدة أمام مقر مجلس الشعب، وعدم تلبية الموازنة لمطالب الفئات المتضررة من سوء الأوضاع الاقتصادية، وقد وصف أحد النواب الاعتصامات الكثيرة أمام مجلس الشعب بأنها «استفتاء شعبي على سحب الثقة من الحكومة».

- الحد الأدنى للأجور، بعد أن شهد عام ٢٠١٠ صدور حكم قضائي يلزم الحكومة بوضع حد أدني

مناسب للأجور بمصر، تناول عدد من النواب «١٠ من المستقلين، ٥ من الحزب الوطني» مناقشة ذلك الموضوع، حيث كان هناك اتفاق عام على أهميته، وإن كان هناك تباين في قيمة ذلك الحد الأدني، فرأي المستقلين أن تحديده بواقع ١٢٠٠ جنيها يمثل قيمة عادلة، أما نواب الحزب الوطني، فكانت ٥٠٠ جنيه هي القيمة العادلة من وجهة نظرهم.

- كل النواب الأطباء بمن فيهم نقيب الأطباء، تناولوا بكلماتهم موازنة الصحة فقط، ويعكس هذا الأمر، من جهة أولي، تغليب الدور النقابي على الدور البرلماني، ومن جهة أخري يبرز أهمية التخصص، وهو جانب إيجابي إذا تم طبقا لتقسيم عمل منظم بين القوى المختلفة داخل البرلمان المصرى.

- تحدثت فقط بالموازنة ثلاث نائبات، ويعكس هذا الرقم القليل، ضعف تمثيل المرأة بهذه المرحلة، وهو الوضع الذي من المفترض أن يتغير مع تطبيق سياسة «الكوتة» التى سوف تضمن للمرأة نصيبا معقولا من مقاعد البرلمان، تناولت إحدى النائبات بكلمتها ضعف مشاركة المرأة بالتنمية، وطالبت بزيادة الإنفاق على تنظيم الأسرة، أما الأخرتين، فقد تحدثتا عن مشكلات محلية بحتة بعيدا عن الموازنة.

- كانت بعض الكلمات تركز على الجانب الديني، مثل ضعف ميزانية وزارة الأوقاف الموجهة للمساجد، وكذلك ضعف ميزانية الأزهر، وقد وصل الأمر بأحد النواب لوصف ذلك بأن الدولة تدخل في خصومة مع الله.

- إدارة رئاسة المجلس للحوار كانت ضعيفة إلي حد كبير، حيث وصلت لمقاطعة الكثير من الأعضاء عند انتقادهم لأداء الحكومة، مثل قطع كلمة النائب صبري خلف الله عبد العال، حيث كانت كلمته عبارة عن تساؤلات حول حالة الصناعة بمصر، بحجة أن الكلمة خارج موضوع الموازنة، في حين لم يقاطع الكثير من النواب الذين لم يتناولوا موضوع الموازنة من الأساس وكانت كلمتهم عبارة عن توجيه الشكر للحكومة، وعرض لمشكلات محلية خاصة بدوائرهم الانتخابية.

- بدأت الجلسة التي تحدث خلالها ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطني، وعدد من النواب الآخرين، في ظل غياب وزيري التنمية والمالية، رغم أنهما من المفترض المسئولين الفنيين عن الخطة، وقد تسائل عدد من النواب عن هذا الغياب، وكان رد رئيس المجلس، أن الحكومة ممثلة بوجود وزير مجلسي الشعب والشورى، وبالتالي لا توجد مشكلة، والحقيقة أن هذا الرد من رئيس المجلس، يعكس رؤية قانونية شكلية، والواقع أن غياب الوزيرين يعد انتقاصا من حق النواب بنقاش الموازنة بحضور المسئولين المباشرين عن إعدادها ومتابعة تنفيذها، وعمليا كان من الواضح ضعف ردود الوزير ممثل الحكومة د/ مفيد شهاب، فعلى سبيل المثال كان رده حول تسائل بعض النواب عن غياب بند لدعم دول حوض النيل ردا قانونيا بحتا، حيث تناول سيادته الموقف القانوني لمصر طبقا لاتفاقية حوض وادي النيل، واتفاقية الأنهار الدولية فقط، دون أن يتطرق فى رده إلى الجانب المالي على الإطلاق.

الفصل الثانى: الموازنة العامة فى الصحافة المصرية؛ رسائل متعارضة

يعكس الإعلام – إلى حد كبير – التفاعل المجتمعي حول القضايا العامة، ويرسل من خلال مضمون الأخبار ومقالات الرأى رسائل محددة للرأي العام، وقد أفردت العديد من الصحف المصرية مساحات كبيرة للأخبار والمقالات التي تناولت الموازنة العامة للدولة خلال عام ٢٠١٠، وشملت هذه الأخبار ميزانيتي العام المالي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ والعام المالي ٢٠١٠ – ٢٠١١، نتناول بالتحليل فى السطور القادمة عينة لما تم نشره عن الموازنة العامة للدولة خلال ٢٠١٠، تم تقسيم العينة بحيث تشمل عدة صحف تمثل الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة وهي، الأهرام، المصري اليوم، الدستور، الوفد، الأهالي، وقد تم اختيار هذه العينة من الصحافة لعدة أسباب:

- تمثل كل صحيفة من هذه الصحف اتجاهاً فكرياً وسياسياً مختلفا داخل المجتمع.
- أن جميع هذه الصحف لديها صفحة متخصصة عن الاقتصاد والمجتمع المدنى.
- عينة الصحف المختارة هى الأكثر انتشاراً بين مختلف الصحف المطبوعة فى مصر.

يستهدف الفصل الحالى فهم الرسائل الإعلامية المختلفة التي عملت الصحافة المصرية على إرسالها للرأي العام خلال ٢٠١٠، وسوف نستعرض تلك الرسائل بداية من المؤشرات العامة للموازنة، ثم أهم البنود التي تناولتها الصحف وهي، الدعم، العجز والديون، والأجور، وأخيرا الشفافية والمشاركة المجتمعية.

أولا: مؤشرات الموازنة:

حرصت الصحف على نشر تصريحات وزير المالية التي تناولت رؤيته للموازنة بشكل عام، وتركزت تلك التصريحات حول نجاح الحكومة – من خلال حزمة الإجراءات التي قامت بها – في الحفاظ على استقرار الوضع الاقتصادي والمالي لمصر، وذلك على النحو التالى:

ركزت جريدة «الأهرام» على إبراز تصريحات المسئولين التنفيذيين – خاصة وزير المالية– التي تؤكد قوة الاقتصاد المصري، ونجاح السياسات المالية للحكومة في تجاوز أثار الأزمة المالية العالمية، مثل نجاح الحكومة في الحفاظ على عجز الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ عند مستوى ٨,٣٪ من الناتج المحلى، وهو أقل من المعدل المستهدف والبالغ ٨,٤٪.

وأوضح غالى أن التعافي الاقتصادي من آثار الأزمة العالمية يتحسن بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً، قائلا: «استطعنا أن نحقق معدلات نمو جيدة قد تصل إلى ٥,٣٪، كما استطعنا أن نحقق أهداف العجز والدين أثناء واحدة من أسوأ الأزمات المالية والاقتصادية العالمية»، وأضاف غالى أنه تم الحفاظ على نسبة اجمالى دين أجهزة الموازنة (محلى وخارجي) دون ارتفاع ليستقر عند مستوياته المحققة خلال الثلاثة أعوام المالية السابقة في حدود ٨٠٪ إلى ٨٢٪ من الناتج المحلى، مع انخفاض نسبة الدين من مستوى أعلى بلغ ١٢١٪ من الناتج المحلى قبيل البدء في الإصلاحات الهيكلية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، مشيرا إلى أن أهم مؤشر لتجاوز الأزمتين، هو زيادة حصيلة ضرائب المبيعات على السلع المحلية والتي قفزت حصيلتها بأكثر من ٢٢٪، وهذا المؤشر يعتمد على حركة البيع الفعلية، وأيضا نمو أرباح الشركات المتوسطة والصغيرة.

وقال غالى، إن استقرار نسبة اجمالى الدين إلى الناتج المحلى على مدار السنوات الثلاث السابقة تحقق على الرغم من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بضرورة زيادة أوجه الإنفاق الحكومي، والتي بلغت نحو ٣٪ من الناتج المحلى لمواجهة تداعيات الأزمتين، وعلى عكس التطورات السلبية فى كثير من الاقتصاديات الأخرى، فقد انخفض اجمالى الدين فى مصر بنحو ٠,٦ نقطة مئوية ليسجل نحو ٨٠,٥٪ من الناتج المحلى في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وتأكيدا لما يراه وزير المالية نجاح كبير للحكومة، طرح رؤيته للمستقبل وهي، أن الحكومة تستهدف خلال الفترة المقبلة خفض نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة (محلى وخارجي) إلى أقل من ٦٠٪ من الناتج المحلى بحلول عام ٢٠١٥/٢٠١٤، والتى تتزامن مع خفض العجز الكلى في الموازنة العامة لما بين ٣ – ٣,٥٪ من الناتج المحلى في نفس العام، وأضاف: «إننا سوف نستأنف برنامجنا لتحقيق استدامة مؤشرات المالية العامة ابتداء من العام المالي الحالي ٢٠١١/٢٠١٠، وقد قمنا بإصلاحات رئيسية بالفعل لتأمين الاستدامة المالية في المدى الطويل، ولا يزال لدينا إجراءات إضافية بالنسبة لإصلاح منظومة الدعم، وتحديث ضريبة المبيعات، وإدخال تعديلات على بعض مواد قانون الضريبة على الدخل، ولكن دون المساس بأي من ركائزه الأساسية، وتحديث وظائف الخزانة العامة، وفض العلاقات المالية المتشابكة بين الجهات العامة المختلفة والتى استمرت لفترات طويلة، ومن المنتظر أن تؤدى تلك الإصلاحات إلى تحسين مرونة النظام الضريبي وكذلك إدارة الأموال العامة بشكل أكثر كفاءة»[٨].

الرسالة التي عملت الأهرام – إذا – على توصيلها للرأي العام تتلخص فى؛ قوة الاقتصاد المصرى وقدرته على تجاوز تداعيات الأزمتين العالميتين المتتاليتين بنجاح، وهما أزمة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالميا، والأزمة المالية العالمية.

(٨) الأهرام اليومى، الأعداد المنشورة بتاريخ : ٢٠١٠/٥/٤ – ٢٠١٠/٥/١٧ –٢٠١٠/٦/١٢ – ٢٠١٠/٦/١٤ - ٢٠١٠/٧/١ – ٢٠١٠/٧/١ – ٢٠١٠/٩/٢٣ ٢٠١٠/١٠/٢٧.

تبدو رسالة المصري اليوم – بخصوص الموازنة العامة – محايدة إلي حد كبير، ففي ثلاث أخبار متتالية أثناء فترة ما قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة، حرصت على نشر تصريحات وزير المالية وأخبار الموازنة، وأبرزت توقع الحكومة ارتفاع نسبة النمو إلي ٦٪ وتراجع العجز إلي ٧,٩٪ ونجاح الحكومة في توسيع الطبقة الوسطي واستهدافها خفض نسبة الفقر إلي النصف، وتوقع وزير المالية أن تصل نسبة النمو إلي ٧٪ خلال العام القادم ٢٠١٢، وأن تصل ٨٪ خلال ٢٠١٧، ونشرت الصحيفة تصريحا لمساعد وزير المالية يفيد بأن الموازنة العامة هي التفسير العملي لبرنامج الحزب الوطني على أساس أنها تستهدف البعد الاجتماعي وزيادة دعم محدودي الدخل. كذلك حرصت على نشر إشادة المنظمات الدولية بالاقتصاد المصري، حيث أوردت ما نشر بمجلة «The banker» حول إشادة المؤسسات المالية الدولية بالإصلاحات المالية بمصر، وتوقع صندوق النقد الدولي بتحقيق مصر لمعدل نمو ٥٪، وهو أعلي من كل دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك رفع مؤسسة «موديز» لتصنيفها للاقتصاد المصري من سلبي إلي مستقر، واختيار المجلة للوزير بطرس غالي كأفضل وزير مالية بالشرق الأوسط للمرة الرابعة على التوالي.

وفي نفس الوقت حرصت – المصرى اليوم – على نشر أراء المعارضين للسياسة الاقتصادية للحكومة، فتحت عنوان «الموازنة العامة تخريب مدروس» نشرت مقال ينتقد خفض الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، في الوقت الذي يتم فيه دعم الصادرات بمبلغ ٤ مليار جنيه، وأفترض المقال أن هذا التخفيض ليس عن جهل بل مقصود، وتحت عنوان «اللعب بالموازنة واللعب مع غالي»، نشرت مقال ينتقد انتهاك الحكومة لمبدأ وحدة الموازنة والذي يعني عدم جواز تخصيص إيراد محدد لنفقة محددة، وهو ما قامت به الحكومة بتخصيص بعض عوائد المشروعات العامة لمشروعات محددة مثل كوبري قليوب(٩).

اتخذت الدستور جانب المعارضة بشكل واضح منذ البداية، حيث أبرزت رفض ٩٨ نائب من المعارضة والمستقلين بمجلس الشعب للموازنة، ونقدهم تجاهل الموازنة لتريليون و٢٧٢ مليار أرصدة الحسابات الجارية الخاصة وعدم ضمها للموازنة، وإهدار ٤ مليار جنيه على برقيات التهاني والتعازي، وبيع برميل البترول لإسرائيل بمبلغ ٨,٦ دولار في حين أن سعره العالمى ٨٢ دولار، وبيع الغاز بأقل من التكلفة، ودعم رجال الأعمال بمبلغ ٤ مليار، واتهام نواب المعارضة للحكومة بالفساد ونهب المال العام، وكذلك انتقاد أعضاء مجلس الشورى لموازنة ٢٠١٠– ٢٠١١، لاستمرار زيادة الأسعار، زيادة عدد الفقراء، وغياب العدالة الاجتماعية، حيث طالب النواب وزير المالية بالكف عن محاباة رجال الأعمال فالمؤشرات تؤكد أن ٨٠٪ ممن يستحوذون على الدخل القومي يسددوا ٢٩٪ فقط من الضرائب العامة، وأوردت الصحيفة اعتراف وزير التنمية الاقتصادية بأن معدل الفقر

(٩) المصري اليوم – أعداد ٢٠١٠/٦/٣٠ – ٢٠١٠/٧/٣١ - ٢٠١٠/٩/٢٩ – ٢٠١٠/١١/١٨ – ٢٠١٠/١٢/١٤.

بمصر أكثر من ٢٠٪ من السكان، وأن خفض الفقر يعتمد على زيادة معدل النمو، وتصريحاته بأن خطة التنمية تستهدف معدل نمو ٨,٥٪ بنهاية ٢٠١١، وزيادة متوسط دخل الفرد إلي ١٧,٤ ألف جنيه، وتوفير ٧٠٠ ألف فرصة عمل، واتجاه الحكومة لزيادة دور القطاع الخاص، كما حرصت الصحيفة على نشر نقد لتصريحات رئيس لجنة الخطة والموازنة بأن مصر تعيش رفاهية بدليل زيادة عدد السيارات، حيث أوردت رد رئيس جهاز التعبئة العامة والإحصاء، الذي أكد أن مصر تحتل مرتبة متدنية في دليل التنمية البشرية ١٢٣ من بين ١٨٢ دولة، كذلك احتلال مصر للمرتبة ٨٢ من بين ١٣٥ دولة في دليل الفقر البشري، حيث رأي أن هناك ثلاث جهات رسمية تختلف مع تصريحات عز وهي، البنك المركزي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتقرير البنك الدولي، كما أوردت ما جاء بنشرة البنك المركزي لشهر يوليو، التي أعلنت وصول العجز الكلي إلي ٨٦,٩ مليار جنيه، عجز قطاع مالية الحكومة ٩٢,٤ مليار، ووصول إجمالي الدين المحلي إلي ٨٦٣,٣ مليار، والدين الخارجي زاد بنسبة ٢,٤ ٪ ليصل إلي ٣٣,٣ مليار دولار، وانخفاض الصادرات بمعدل ١١,٩٪[١٠].

أما جريدة «الوفد» فقد قدمت نقد عام للموازنة العامة، فمن خلال مقال تحليلي تحت عنوان «الحصاد المر للحزب الوطني والأمل في حكومة الظل الوفدية» أنتقد تحيز الحكومة لرجال الأعمال على حساب الفقراء، تراجع التنمية الزراعية وعدم القدرة على إنتاج القمح، تراجع قطاع الصناعة، تبديد ٤٠٠ مليار من أموال التأمينات، تزايد الدين المحلي والخارجي، وارتفاع عجز الموازنة. وعلى الجانب الأخر، حرصت الوفد على نشر إشادة المنظمات المالية الدولية بالسوق المصري، مثل تقرير «الإيكونوميست» الذي صنف مصر ضمن الأسواق المرشحة لتحقيق معدات نمو عالية خلال العقد القادم، لتمتعها بعوامل جاذبة للاستثمار الجيد، وتحقيق الحكومة المصرية لإصلاحات اقتصادية ومالية جعلتها ضمن أكثر عشر دول إصلاحا، مثل قانون الضرائب الجديد، التأمينات، والحفاظ على معدلات نمو خلال الأزمة العالمية[١١].

قضية الدعم:

تعد رسالة «الأهرام» في غاية الانحياز والوضوح فيما يخص الدعم، ومضمونها؛ أن الدعم يشكل عبءكبير على الموازنة العامة، ويقف حائلا أمام تحقيق معدلات نمو عالية، مع التأكيد على أن أي تعديل لنظام الدعم الحالي مشروط بعدم المساس بمحدودي الدخل. وركزت رسالة الأهرام على ثلاث نقاط أساسية هي:

(١٠) الدستور ٢٠١٠/٣/٢٦ - ٢٠١٠/٤/١٣ – ٢٠١٠/٧/١٧.
(١١) الدستور ٢٠١٠/٣/٢٦ - ٢٠١٠/٤/١٣ – ٢٠١٠/٧/١٧.

١- تأثير الدعم على عجز الموازنة كعقبة أمام التنمية.

٢- فشل نظام الدعم الحالي في توصيل الدعم لمستحقيه.

٣- ضرورة تعديل نظام الدعم مع عدم تأثير ذلك على الفقراء.

فمن خلال مجموعة متتالية من الأخبار والمقالات والتحقيقات، تناولت الأهرام قضية الدعم بوصفها العبء الأكبر على موازنة الدولة، بداية من فبراير، مع التركيز على دعم الطاقة الذي يستحوذ على النسبة الغالبة من مخصصات الدعم والذي يذهب غالبيته لمصانع الأسمنت والقرى السياحية.

عيوب نظام الدعم القائم:

وجهت الأهرام نقد عنيف لسياسة الدعم القائمة على أساس فشلها في إيصال الدعم لمستحقيه، فمن خلال عدد من المقالات والتحقيقات الصحفية، أفردت مساحة كبيرة لهذا النقد، فتحت عنوان «الدعم يصل ٩٠ مليار ودعم الطاقة يحترق»، عرضت الصحيفة عيوب نظام الدعم على أساس أنه، يذهب للأغنياء ولا يستفيد منه الفقراء، فدعم البترول يذهب لمصانع الأسمنت والحديد والقرى السياحية، وتتبع المقال الزيادة بمبالغ الدعم منذ عام ١٩٤٥، وأقترح أن يكون الدعم بصورة زيادة دخل المواطنين، وعادت الجريدة لتأكيد نفس الأفكار تحت عنوان «الدعم المصري.. حدث ولا حرج» حيث أكدت أن ٨٠٪ من الدعم يذهب للأغنياء ولا يستفيد منه سوي ٢٠٪ من الفقراء، واقترحت تطبيق ضرائب على البورصة والأخذ بسياسة الضريبة التصاعدية، ووضع بطاقات ملونة للتفرقة بين المستحق وغير المستحق مع التوقف عن دعم بنزين السيارات الفارهه، وبتحقيق صحفي كبير مع عدد من الخبراء تحت عنوان «رؤية جديدة لقضية الدعم» استعرضت الصحيفة عيوب نظام الدعم الذي يفيد الوسطاء ويشكل عبء كبير على الموازنة العامة ويحد من قدرة الاقتصاد على النمو، وقدمت الصحيفة رسالتها الواضحة بعرض نتائج المركز المصري للدراسات الاقتصادية مع صندوق النقد والبنك الدوليين والذي عقد لنقاش «بدائل تطوير نظام الدعم» ومضمونها أن الدعم يشكل أهمية قصوى لمحدودي الدخل لكنه بنفس الوقت يشكل قيد صارم على تعبئة الموارد الكافية لتلبية أولويات الإنفاق الحكومي[١٢].

(١٢) الأهرام – أعداد ٢٠١٠/٤/١٨ - ٢٠١٠/٥/١ – ٢٠١٠/٥/٢٥ – ٢٠١٠/٩/٥ – ٢٠١٠/١٠/٣.

نظام جديد للدعم:

حرصت «الأهرام»علي التأكيد بأن نقد نظام الدعم القائم الموصوم بالفشل لا يعني أن الحكومة تتجه لإلغائه بل لوضع نظام جديد يضمن وصول الدعم لمستحقيه، فمبكرا نشرت تصريحا لرئيس الوزراء بقرب تطبيق نظام الدعم النقدي والذي سيبدأ بالبوتاجاز بعد أن وصلت فاتورة الدعم ٩٥ مليار جنيه، وأن الدعم النقدي سيفيد في ضبط السوق، وعادت الصحيفة لتؤكد أن مجلس الوزراء يبذل جهودا لاستكمال بيانات الأسر المصرية تمهيدا لاستخدام «بطاقة الأسرة» للحصول على ثلاث خدمات هي، المقررات التموينية، معاش الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، وزيادة في طمأنة الرأي العام نشرت الصحيفة حوار مطول مع وزير التنمية الاقتصادية أكد خلاله على أن الحكومة، توصلت إلي أن ٨,٦٪ من المصريين فقراء فقرا مزمنا ويحتاجون لكل أشكال الدعم، ٨,٢٪ سقطوا بالفقر نتيجة تغيرات مجتمعية ووظيفية، وأن نسبة الفقر قد زادت خلال ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، وشرح الوزير رؤيته الخاصة لمعادلة البنك الدولي للفقر وهي «٢ دولار للفرد بأسرة مكونة من ٤ أفراد وتعادل بالعملة المصرية ١٢٠٠ جنيه» حيث رأي أن المعادلة خاطئة على أساس أن المقصود بالدولار هو ما يقابله من قيمة شرائية بالعملة المحلية وهو يعادل بمصر ١٨٥ قرش للدولار أي ما يقارب ٤٥٠ جنيه.

وبالطبع يحاول الوزير هنا تبرير رفض الحكومة لوضع حد أدني للأجور يبلغ ١٢٠٠ جنيه، برغم أن هذا المبلغ أقره حكم المحكمة الإدارية وبصيغة حساب تكلفة عناصر الحياة الاقتصادية للعامل المصري «طعام – سكن – علاج – تعليم – ملبس» وليس على أساس حسابات البنك الدولي، كما أن مصر من البلاد التي تختلف بها أسعار نفس السلع من مكان لأخر، فليس هناك سعر محدد وواضح لكل سلعة كما ببعض البلاد(١٣).

اتفقت المصرى اليوم حول عدم وصول الدعم لمستحقيه، فقد أبرزت مبكرا نية الحكومة لإلغاء دعم الأسمدة وزيادة أسعار توريد القمح، وزيادة أسعار توريد قصب السكر إلي ٢٣٤,٥ جنيه بدلا من ٢٠٠ جنيه، كما أبرزت تصريح وزير الصناعة عن نية الحكومة إلغاء دعم الطاقة خلال ٢٠١١ تنفيذا لخطة وضعت بشهر يوليو ٢٠١٠، واستعرضت الصحيفة تقريرا للجنة الطاقة بالحزب الوطني قرر أن حجم المنتجات البترولية المستهلكة سنويا يبلغ ٢٨,٥ مليون طن، تمثل حصة الهيئة العامة للبترول بها ٣٦٪ والباقي يتم توفيره بالأسعار العالمية، وطالبت لجنة الطاقة بتحميل الأغنياء تكلفة استهلاكهم للطاقة، كما حرصت على نشر التصريحات الكثيرة التي عبرت عن ارتفاع فاتورة الدعم وتأثير ذلك على الموازنة العامة، مثل تصدر السولار لقائمة المواد البترولية المدعومة، واستحواذ النقل والصناعة على ٧٠٪ من الاستهلاك، كذلك قيام الحكومة باستيراد ٢٠٤ مليون طن من غاز

(١٣) الأهرام – أعداد ٢٠١٠/٢/١٤ – ٢٠١٠/٢/٢٦ – ٢٠١٠/٣/٢ – ٢٠١٠/٩/٨.

البوتاجاز لتوفير ٥٤٪ من حاجة السوق، و٣٠٣ مليون طن سولار لتغطية ٢٧٪ من الاستهلاك بتكلفة ٦٢ مليار جنيه، وربطت الصحيفة بعدة أخبار بين تكلفة الدعم وزيادة عجز الموازنة، حيث عرضت تقريرا لوزارة المالية يوضح تراجع الدعم بنسبة ٤٦٪ خلال السبع أشهر الأولي من ٢٠١٠ نتيجة وصول العجز بالموازنة إلي ٦٥ مليار جنيه(١٤).

انحازت «الدستور» إلي دعم الفقراء من خلال رسالة إعلامية واضحة، تقبل نقد نظام الدعم الحالي وتحذر في نفس الوقت من محاولات رفع الدعم عن الفقراء، فمنذ بداية ٢٠١٠ عملت الصحيفة على نشر الأخبار المتتالية التي تكشف عن نية الحكومة رفع الدعم عن السلع الأساسية والطاقة، فقد نشرت عن بدأ قيام وزارة التضامن صرف حصص الدقيق للمخابز بالسعر الحر بحجة رفع جودة رغيف الخبز، في حين أن الغرض هو رفع الدعم عن الخبز البلدي، وتبعت ذلك بتصريح مسئول بوزارة التضامن عن استعداد الحكومة لوقف صرف دعم السلع التموينية، ورفع دعم الخبز، والبدء بنظام الدعم النقدي بحيث يضاف لمرتبات الموظفين وبطاقات الأسرة، وحرصت بأكثر من تحقيق صحفي على طرح أراء خبراء اقتصاديين حول صعوبة تطبيق نظام الدعم النقدي، لعدم القدرة على حصر المستفيدين الحقيقيين للدعم كون ٩٠٪ من المصريين يستحقون الدعم لكنهم متباينين من حيث الدخول والتغيرات المستمرة بمواردهم، كما نشرت أكثر من تصريح لوزير التضامن حول اقتراب موعد رفع الدعم عن المواد البترولية، وأن المواطن سيكون مخير بين الدعم النقدي وبين الدعم العيني.

ولتوضيح العلاقة بين نية الحكومة المصرية وبين نصائح البنك الدولي، نشرت الدستور تصريح ممثل البنك الدولي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالشرق الأوسط، يؤكد على ضرورة خفض الدعم في مصر وترشيده حيث يمكن تحقيق هدف الدعم بموارد أقل، وكان ذلك أثناء نقاش تقرير «دعم الغذاء بمصر بين المنفعة والتسرب»، وقال أن البنك الدولي يعد دراسة تهدف لخفض دعم الوقود والطاقة ليتم عرضها على الحكومة المصرية، بالإضافة لدراسة إنتاج الخبز البلدي وخيارات تقليل إنتاج الأفران.وتوصلت الدراسات إلي أن ٤٥٪ من إجمالي الدعم يصل لأغني ٦٠٪ ويمكن توفير ٣٦٪ لصالح الفقراء بعد أن وصل تسرب الخبز المدعوم بنسبة ٣١٪ ونسبة التسرب في البطاقات التموينية ٢٦٪، وقال د/ جودة عبد الخالق، الخبير الاقتصادي تعليقا على ذلك أن الحكومة لو طبقت نصائح البنك الدولي ستقوم بإلغاء الدعم وتطبيق سياسة الدعم النقدي(١٥).

(١٤) المصري اليوم – أعداد ٢٠١٠/٢/٩ – ٢٠١٠/٤/١٣ – ٢٠١٠/٤/١٧ – ٢٠١٠/٦/٨ – ٢٠١٠/٧/١٤١٣ - /٢٠١٠/٨ – ٢٠١٠/٨/١٥.

(١٥) الدستور ٢٠١٠/١/١١ – ٢٠١٠/١/١٩ – ٢٠١٠/١/٢٤ – ٢٠١٠/٢/٢٦ – ٢٠١٠/٣/٢٥ – ٢٠١٠/٦/٩ – ٢٠١٠/٦/١٢ – ٢٠١٠/٦/٢١ – ٢٠١٠/٥/١٧ - – ٢٠١٠/٩/٢٤ – ٢٠١٠/١٠/٣.

ربطت الوفد بين تراجع فاتورة الدعم بنسبة ١٦,٤٪ لتسجل ١٥,٧ مليار جنية خلال الفترة من يوليو وحتى أكتوبر ٢٠١٠، وبين زيادة معدلات الفقر طبقا لتقرير معهد التخطيط القومي، حيث ارتفع عدد الفقراء بكل المحافظات من ٥٥,٤٠٪ عام ٢٠٠٤ -٢٠٠٥ إلي ٦٩,٤١٪ عام ٢٠٠٩- ٢٠١٠، ارتفاع خط الفقر خلال الثلاث سنوات الأخيرة بنسبة ٣,٢٩٪، وزاد الفقر المدقع ٨٪، حوالي خمس ملايين مواطن لا يحصلون على الحد الأدنى الضروري من الغذاء(١٦).

تحت عنوان الدعم والعدالة، عرضت الصحيفة دراسة مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي توصلت إلي أن إجمالي الدعم بالموازنة ١١٦ مليار، ٤,٨ ٪ من الناتج المحلي، تخصص غالبيته عمدا للطبقة الرأسمالية، جزء كبير من الدعم البترولي «حسابي» غير حقيقي، دعم الطاقة ٧٤ مليار، يذهب معظمه لشركات الاسمنت والحديد والأسمدة، تراجع مخصصات دعم الخبز والسلع الأساسية تراجع بواقع ١,١٤ مليار، تراجع دعم الإسكان لمحدودي الدخل من ١,٣ مليار إلي مليار، تراجع مساهمة الدولة بصناديق التأمينات والمعاشات ٤,١ مليار.

وتأكيدا لرؤية الصحيفة لعدم عدالة الدعم فقد نشرت قرآة مختلفة لتصريحات وزير التنمية الاقتصادية، حيث ركزت على أن أفقر ٢٠٪ من السكان لا يحصلون سوي على ٢٠٪ فقط من الغذاء المدعوم، ونحو ١٧٪ من الطاقة المدعومة، في حين يحصل أغني ٢٠٪ على ٢٤٪ من الغذاء المدعوم و٣٤٪ من دعم الطاقة، وبنفس الوقت تتسرب ٥,٥ مليار سنويا من فاتورة الدعم لتصل للتجار الأغنياء. كما أكدت الصحيفة على نية الحكومة لرفع الدعم تدريجيا وخاصة دعم الطاقة، فقد نشرت خبرا عن تخطيط الحكومة لإلغاء بنزين ٨٠ على أساس أنه مضر بالبيئة ولا يستخدم سوي بمصر والسودان. كما حرصت الصحيفة على نقد سياسة دعم الفلاح حتى بعد زيادة سعر توريد القمح بمبلغ ٧٠ جنيه، حيث أن الفلاح بعد استبعاد تكلفة الإنتاج لا يتبقي له شيء، فالزيادة لا تفيد كثيرا حيث أن العبرة بالمستويات التنافسية للمحاصيل البديلة، كما نشرت الصحيفة تحقيقا حول قيام الحكومة بتحصيل غرامات الأرز التي سبق الإعفاء منها وقيمتها ٨٠٠ جنيه للفدان، وقيام الحكومة بتحويل الفلاحين العاجزين عن السداد للمحاكمة وصدور أحكام بالحبس ضد الكثير من الفلاحين(١٧).

الضرائب:

سارت الأهرام على نفس السياسة الإعلامية الذي اختارتها بخصوص الموازنة العامة، وهو طرح رؤية الحكومة والدفاع عنها، فبعد نشرها لأخبار تتضمن تصريحات وزير المالية حول زيادة المتحصلات الضريبية، مثل زيادة

(١٦) الوفد ٢٠١٠/١٢/١ – ٢٠١٠/١٢/٢٦.

(١٧) الأهالي- الأعداد ٢٠١٠/٧/١٥ - ٢٠١٠/٩/٢٩ – ٢٠١٠/١٠/٢٧ – ٢٠١٠/١١/٢٦ – ٢٠١٠/١٢/١٠ – ٢٠١٠/١٢/١٠.

الحصيلة بنسبة ٦٪ ليصل المتحصل إلي ١٤٨ مليار جنيه بزيادة ٨ مليار عن العام المالي السابق، حيث حققت حصيلة ضرائب الدخل ٩٢,٣٥١ مليار جنيه للعام الحالي بزيادة ٢٨٪ عن المستهدف، كما حققت حصيلة ضرائب المبيعات ٥٥,٧٢٦ مليار جنيه بزيادة نحو خمسة مليارات جنيه علي العام السابق بنسبة زيادة ١١٪ عن المستهدف.

عادت الصحيفة لتؤكد أن الارتفاع الكبير بالإيرادات الضريبية يعود لقوة الاقتصاد القومي وتحقيقه معدل نمو ٥٪، كما أبرزت تصريح وزير المالية حول أن سياسة الحكومة تهدف الى تخفيف العبء عن كاهل المواطن من خلال العدالة الضريبية، كما حرصت الصحيفة على نشر موضوعات تؤكد أهمية إصدار الفاتورة الضريبية في الحفاظ على الأسعار وحفظ حق المواطنين(١٨).

بينما حافظت «المصري اليوم» على طابعها الذي يبدوا محايدا، حيث عرضت التصريحات الرسمية التي تستعرض الزيادة الكبيرة بمتحصلات الضرائب، مثل زيادة المتحصلات إلي ١٤٨ مليار خلال ٢٠١٠ بزيادة ٨ مليار عن العام السابق، وتأكيد وزير المالية أن الزيادة بالمتحصلات الضريبية يمثل تجسيد لنجاح السياسات المالية للحكومة، برغم أن أخبار تلك التصريحات تتناقض جزئيا مع مقال لرئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب «أحمد عز» والتي أنتقد فيها البطء في ارتفاع حصيلة الضرائب مستعرضا عيوب النظام القائم خاصة عدم الالتزام بالدفاتر المحاسبية، واهتمت الصحيفة بشكل خاص بقضية «الفاتورة الإجبارية» حيث عرضت لاستعداد الحكومة لفرض الفاتورة على كل سلعة أو خدمة أو أتعاب أو عمولة، بعد تعديل قانون الضرائب على الدخل ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتجريم عدم إصدار الفاتورة، كذلك نشرت الصحيفة خبر حول تحقيق خمس مأموريات ضرائبية فقط لتقديرات مشروع الموازنة وهي؛ كبار الممولين، شركات المساهمة بالإسكندرية، استثمار القاهرة، وضرائب قصر النيل(١٩).

أما الدستور فقد اتخذت جانب نقدي واضح من نظام الضرائب القائم، فبعد أن عرضت أخبار زيادة المتحصلات الضريبية بالموازنة العامة، خاصة المتحصلات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات بنسبة ٤,٦٪ لتبلغ ٥٧,٦ مليار جنيه، بالإضافة لزيادة المتحصل من ضريبة المبيعات خلال عشر شهور من العام المالي ٢٠١٠ – ٢٠١١ بمبلغ ٢,٣ مليار، وكذلك تصريح وزير المالية بأن زيادة المتحصلات تعود لزيادة عدد الممولين من ١,٤ مليون إلي ٣,٣ مليون ممول، مما يعد من وجهة نظر الحكومة إنجاز كبير، وجهت الصحيفة من خلال عدد من المقالات نقدا حادا لنظام الضرائب الحالي، على أساس أن المواطن العادي يتحمل العبء الأكبر حيث يدفع مرغما ضرائب كسب العمل، الدخل، المبيعات، الدمغة، والضرائب العقارية، كما أبرزت انتقاد عدد من

(١٨) الأهرام ٢٠١٠/٧/٨ – ٢٠١٠/٧/١٨ – ٢٠١٠/٧/١٩ – ٢٠١٠/٧/٣١ – ٢٠١٠/٧/١ – ٢٠١٠/١٠/٢ – ٢٠١/١٢/١.
(١٩) المصري اليوم – أعداد ٢٠١٠/٤/١٣ – ٢٠١٠/٥/١١ – ٢٠١٠/٦/٢٠ – ٢٠١٠/٦/٢٧ – ٢٠١٠/٧/١٩.

الخبراء لتصريح وزير المالية باعتبار المتحصل من الضرائب دليل على نجاح الحكومة، حيث تجاهل ارتفاع الدين المحلي لنحو ٩٠,٦ ٪، كما عرضت الصحيفة لدراسة نقدية عن العدالة الضريبية توصلت إلي أن نظام الضرائب الحالي يحمل الفقراء معظم العبء، حيث تستقطع ٢٨,٨٪ من دخل المواطن العادي في حين تتحمل الشركات ١٣,٢٪ فقط[٢٠].

العجز والديون:

عبرت الأهرام عن وجهة نظر الحكومة التى قللت من تأثير معدل العجز الكبير، وتضخم الدين المحلي والخارجي وإن تركت مساحة تعبر عن القلق من تفاقم الدين. فقد نشرت الصحيفة عدة مقالات تبرر الزيادة الكبيرة بالدين الذي بلغ ١١٧ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٠ – ٢٠١١، على أساس أنه نتيجة منطقية للأزمة المالية العالمية وأنه ليس دليل على ضعف الاقتصاد المصري، وأن الحكومة تعد برنامج جديد يقوم على منح الثقة لرأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار بمصر، كما عرضت خطة الحكومة للسيطرة على الدين العام ليصل بنهاية ٢٠١١ إلي ٧٧٪ من الناتج المحلى، من خلال تنشيط الاقتصاد وتحديد آليات للسداد، وإصدار سندات بالسوق المحلي والخارجي، وتطبيق سياسة ضريبية محفزة للاستثمار.

كما عرضت الصحيفة لأراء خبراء للسيطرة على الدين تمثلت فى إصدار سندات قصيرة الأجل بالسوق المحلي، وتمادت الصحيفة في محاولة تقليل القلق من تفاقم الديون، حيث نشرت مقالات تبرر إصدار سندات طويلة الأجل بوصفها وسيلة لجذب الاستثمارات وليست للاستدانة، كذلك نشرت الصحيفة مقالات تنادي بدفع المواطنين للاستثمار الداخلي بدلا من وضع الأموال بالبنوك والإنفاق الاستهلاكي، ونشرت الصحيفة مقالا مطولا ردا على تصريحات وزيرة التأمينات السابقة «مرفت التلاوي» والتي اتهمت خلالها الحكومة بسد العجز بالموازنة باستخدام أموال التأمينات، وكان الرد بواسطة أحد قيادات الحزب الوطني «عبد الفتاح الجبالي» حيث جاء الرد قانونيا محضا وبعيدا عن السياسة المالية، حيث أكد على أن الدستور والقانون يصون أموال التأمينات ويمنع الحكومة من العبث بها.

الرسالة التي عملت الأهرام على إيصالها للرأي العام هي؛ أن تضخم الدين المحلي والخارجي لا يعكس ضعف الاقتصاد المصري بل قوته، وأن الحكومة تستخدم وسيلة الاستدانة مثل إصدار السندات ليس بغرض سد العجز بل لجذب الاستثمارات الأجنبية[٢١].

(٢٠) الدستور – أعداد ٢٠١٠/١/٢٢ – ٢٠١٠/٥/١٠ – ٢٠١٠/٥/٢٦ – ٢٠١٠/٧/١٦ - ٢٠١٠/٧/٢١.
(٢١) الأهرام- أعداد ٢٠١٠/٣/٢٩ – ٢٠١٠/٤/١٨ – ٢٠١٠/٥/٨ – ٢٠١٠/٦/١٤.

وتناولت «المصري اليوم» قضية الدين بشكل يبرز خطورتها على الاقتصاد المصري، فضلا عن تأثيرها الخطير على الموازنة العامة. فبعد نشرها لوضع مصر بوكالة التصنيف العالمية «ستاندرد أند بوردز» والتي وضعت الاقتصاد المصري بتصنيف مستقر، وهوما يعكس الالتزام القوي للحكومة المصرية بالإصلاحات المالية والاقتصادية، وبالرغم من أن العجز والديون يشكلان أهم تحديين أمام الحكومة المصرية، أبرزت اعتراف وزير المالية بارتفاع الدين الداخلي والخارجي بالنسبة للناتج المحلي ليصل ٥٤٩ مليار جنيه تمثل ٤٦,٥٪ من الناتج المحلي، وارتفاع الدين الخارجي في النصف الأول من العام المالي بنسبة ٣,٦٪ ليبلغ ٣٣,٣ مليار دولار، وارتفاع العجز الكلي بالموازنة نقطتين ليبلغ ٧٤,٧ مليار جنيه بنسبة ٦,٣ ٪ من الناتج المحلي. عرضت دراسة للإدارة المركزية للبحوث المالية تؤكد أن الاعتماد المتزايد على التمويل المحلي للعجز والتمويل الخارجي بالاستدانة يمثل مشكلة يجب تفاديها، حيث كانت أسعار الفائدة على أخر إصدارات أذون الخزانة ما بين ٩,٦٪ - ١٠,٥٪ كما وصل التضخم إلي ١١,٧٪، وأكد خبراء وزارة المالية أنه لاتوجد طريقه أخري للحكومة لسد العجز غير ذلك(٢٢).

بينما حرصت «الدستور» على نشر عدد من الأخبار التي تابعت خلالها تفاقم العجز وأزمة الديون، فبداية من شهر يناير نشرت خبر اجتماع رئيس الوزراء مع المجموعة الاقتصادية بعد وصول العجز لحد الخطر، وتضخم العجز بموازنة ٢٠١٠ – ٢٠١١ ليصل ١١٥ مليار جنيه مقابل ٩٠ مليار بالموازنة السابقة، وفي شهر فبراير نشرت الصحيفة خبر طرح الحكومة لأذون خزانة بقيمة ٩ مليار جنيه ليبلغ إجمالي ما تم طرحه خلال الأسبوع الأول من فبراير ١٩,٥ مليار لمواجهة العجز الذي بلغ ٥٧ مليار جنيه، واستمرار الحكومة بنهج الاقتراض حيث طرحت سندات بالسوق الأجنبية بقيمة ١,٥ مليار دولار، بالإضافة لسندات بقيمة ٦ مليار جنيه تستحق عام ٢٠١٢ ووصل إجمالي قروض الحكومة خلال شهر فبراير ٢٨ مليار جنيه.

وفي تحقيق صحفي نشرت الصحيفة قيام الحكومة باقتراض ٢٠٠ مليون جنيه يوميا لسداد التزامتها العاجلة، حيث تبلغ الفوائد اليومية للديون ١٥٠ مليون جنيه، وارتفاع الدين الخارجي إلي ٣٥ مليار دولار، وبالتالي يعني استمرار الحكومة في الاقتراض، وترحيل الأزمة لأطول فترة ممكنة، وبالتالي يضعف الأمل في التنمية أو زيادة الأجور.

كما أفردت الصحيفة مساحة كبيرة لأموال التأمينات، ففي حوار مع وكيل سابق بوزارة التأمينات قرر فيه؛ أن أول قانون لاستثمار أموال التأمينات كان عام ١٩٥٥، حيث تم إنشاء صندوق مستقل لاستثمار الفائض على أن تؤدي الحكومة مقابل ٣٥٪ سنويا بالإضافة الي ١٪ مساهمة من الحكومة، ثم عام ١٩٨٠ تم إنشاء بنك

(٢٢) المصري اليوم – أعداد ٢٠١٠/٣/٤ - ٢٠١٠/٣/٢٨ – ٢٠١٠/٤/١٧.

الاستثمار القومي الذي يقوم بتمويل المشروعات الواردة بالخطة والموازنة ويسدد فائدة ٨٪ وهي أقل من البنوك العادية، وحدث التحول الكبير عام ٢٠٠٥ حيث تم فصل أموال التأمينات وضمها إلي وزارة المالية كي لا تظهر كعجز بالموازنة. وتبلغ أموال التأمينات ٣٧٧ مليار جنيه؛ منها ٢٠٣ مليار في صورة صكوك وسندات حكومية، ٣٥ مليار في صورة استثمارات أوراق مالية، ١٣٩ مليار مديونية على الحكومة، واستمرارا لتوضيح خطر الديون المتزايدة بعد تصريح وزير المالية بوصول الطلبات على سندات الخزانة المقدرة بمليار دولار بفائدة ٥,٧٥٪ من أجانب أمريكيين وأوروبيين وخليجيين بحجم تغطية ١٤ مليار دولار، فتلك التصريحات مثلت صدمة للخبراء الذين أكدوا أن الصناديق المضاربة هي التي قامت بتغطية السندات وهي نفسها التي سبق وأشعلت أزمة الديون اليونانية(٢٣).

ف حين حرصت الوفد على الربط بين سياسة جذب الاستثمارات في علاقتها بالديون، حيث عرضت دراسة توضح جذب الحكومة لاستثمارات قدرها ٢٦ مليار واستدانت ٨٤١ مليار، فقد أدت الاستثمارات فعليا لزيادة معدل الفقر(٢٤).

أما الأهالي ركزت بشكل واضح على الدين الداخلي خاصة أموال التأمينات، ووجهت انتقادات لاذعة للحكومة بهذا الخصوص، تحمل هذه الانتقادات اتهام واضح بسرقة تلك الأموال المملوكة للشعب، فقد انتقدت قانون التأمينات الجديد ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ والذي حول مفهوم التأمين إلي عملية ادخار، وفتح الباب للحكومة للسيطرة الكاملة على تلك الأموال الى الحد الذي يمكنها من حرمان المؤمن عليه من اشتراكه، وأن الهدف من هذا القانون هو الاستيلاء على ٤٣٦ مليار جنيه وضمها للخزينة العامة.

وحول الديون بالموازنة نشرت الصحيفة تحت عنوان «كل مصري مديون ب ١٠٥١٣ جنيه بموازنة ٢٠١٠ – ٢٠١١» وأشارت إلى أن تضارب بيانات الموازنة مع بيانات الجهاز المركزي يضع المواطن في حيرة من يصدق، وطالبت بالاعتماد فقط على بيانات الجهاز المركزي، وقد وصل الدين المحلي إلي ٨٠٨ مليار جنيه، بعد زيادة الدين المحلي لأجهزة الموازنة ليبلغ ٦٣٣ مليار جنيه نتيجة إصدار أذون وسندات الخزانة العامة، كما انتقدت الصحيفة استيلاء الحكومة على ٤٣٥ مليار جنيه من أموال التأمينات، بعد أن سعت الحكومة لخصخصة التأمينات الاجتماعية في محاولة للسيطرة على الدين الداخلي الذي أصبح عائق أمام الحكومة للاستدانة من

(٢٣) الدستور– أعداد ١٩/ ٢٠١٠/١ – ٢٠١٠/٢/٢٢ – ٢٠١٠/٣/٦ – ٢٠١٠/٤/١٦ – ٢٠١٠/٤/٢٧ – ٢٠١٠/٤/٢٩ – ٢٠١٠/٩/١ – ٢٠١٠/١٢/١١.

(٢٤) الوفد ٢٠١٠/١١/١٤.

جديد، وفي نفس الوقت انتقدت الصحيفة قيام الحكومة بإصدار سندات دين خارجي مما يزيد من أزمة الديون بشكل خطير(٢٥).

خصخصة البنية التحتية

اتخذت «الأهرام» جانب الحكومة بشكل واضح بخصوص الجدل الكبير حول خصخصة البنية التحتية، من خلال حملة دعائية منظمة بدأت مع عرض مشروع القانون على مجلس الشورى واستمرت حتى بعد صدور القانون، فبعد أن عرضت بسطور قليلة أهم انتقادات نواب المعارضة بمجلس الشورى لمشروع قانون مشاركة القطاع الخاص بمشروعات البنية التحتية، تلك الانتقادات التى تمثلت فى التخوف من ارتفاع أسعار الخدمات، إلغاء دور الدولة، أفردت الصحيفة مساحة كبيرة لرد الحكومة على أعضاء المجلس، حيث ذهبت إلى أن الدولة ستظل هي المسئولة عن مشروعات البنية التحتية، وأن الهدف من القانون هو توفير البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمار.

وتحت عنوان «طوق النجاة لموازنة الدولة» نشرت الصحيفة تحقيقا مع عدد من الخبراء يصور القانون في صورة الحل السحري لمشاكل المشروعات الحكومية، فهو من وجهة نظرهم سيطلق التنمية ويقلل من الدين العام، ينفذ المشروعات بسرعة كبيرة بعيدا عن البيروقراطية، وأن التخوف من القانون يمكن تلافيه من خلال شروط التعاقد، كما عملت الصحيفة على إبراز تصريحات وزير الاستثمار من أن هناك مشروعات كبيرة مطروحة للاستثمار في البنية التحتية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص للاستفادة من تجارب دول كثيرة سبقت لذلك مثل سنغافورة وماليزيا، والغريب أن تلك التصريحات سبقت عرض مشروع القانون على مجلس الشعب، وبعد صدور القانون أفردت الصحيفة مساحة كبيرة لشرح فوائده، مثل، تعبير القانون عن قوة الاقتصاد المصري وسعي الحكومة لتوفير بيئة جاذبة للاستثمار، المساهمة في حل مشكلة البطالة، وتقليل عجز الموازنة، كما واجهت انتقادات المعارضة حيث عرضت موقف الحكومة بأن تنفيذ المشروعات سيتم برأس مال وطني، وقيام الحكومة بشراء الخدمات وإعادة بيعها للمواطنين بالسعر المناسب، وتحمل الموازنة ٨٠٠ مليون جنيه سنويا قيمة إيجار المشروعات، ووصل التفاؤل بالقانون لحد الأحلام، بعد أن صرح وزير التنمية الاقتصادية بأن من المتوقع استثمار ٥٠٠ مليار جنيه من القطاع الخاص بمشروعات البنية التحتية في ٢٠١٧ مقارنة ب ٩٦ مليار حاليا أي بما يزيد عن خمس أضعاف، مما سيصل بمعدل النمو إلي ٨٪(٢٦).

(٢٥) الأهالي – أعداد ٢٠١٠/٧/٨ -٢٠١٠/٧/٢٢ – ٢٠١٠/٨/٦ – ٢٠١٠/٨/١٨ – ٢٠١٠/١١/٢٦.

(٢٦) الأهرام ٢٠١٠/٣/٢٣ – ٢٠١٠/٣/٢٤ – ٢٠١٠/٣/٢٦ – ٢٠١٠/٣/٢٧ – ٢٠١٠/٤/١٨ – ٢٠١٠/٤/١٩ – ٢٠١٠/٧/١٦ – ٢٠١٠/١٠/٢٤.

ولم تختلف رسالة «المصري اليوم» كثيرا عن الأهرام، وأن كانت ما نشرته أقل كثافة، فبعد عرضها للخلاف داخل مجلس الشعب على القانون، واتهام المعارضة للحكومة بتطبيقه قبل أن يصدر من خلال انشاء وحدة مركزية للشراكة، وتوقيع وزير المالية عقد لإنشاء محطة صرف «أبو رواش» ومحور روض الفرج، وعرضت الصحيفة رد الحكومة الذي قام به «رئيس ديوان رئاسة الجمهورية ذكريا عزمي»، ورئيس لجنة الخطة والموازنة، أحمد عز، حيث أكدا بشهادة رئيس المجلس، فتحي سرور، أن التعاقدات السابقة تمت طبقا للدستور والقانون، وأن وزير المالية الناجح يحرق أصابعه من أجل الشعب فقد ضاعف المتحصل من الضرائب لأكثر من ٤٠٠٪، فقد أفردت مساحة كبيرة لمقال مطول لرئيس لجنة الخطة والموازنة يشرح خلاله رؤيته لفوائد قانون الشراكة مع القطاع الخاص، والذي لم يختلف عما أوردته «الأهرام» فمنطق القانون من وجهة نظر، أحمد عز، هو اختلاف دور الدولة فقط، بالتحول من اللاعب الرئيسي إلي المشارك، وأن القانون يحل مشكلات كثيرة مثل البطء بتنفيذ المشروعات، توفير فرص عمل للعاطلين، زيادة معدل النمو، وبالطبع أكد حرص الحكومة على عدم إضافة أعباء على المواطنين.

وحرصت الصحيفة بعد ذلك على نشر أخبار حول طرح الحكومة لمشروعات بقيمة ١٠ مليار جنيه للقطاع الخاص لحل أزمة المرور بإنشاء محورين على طريقي مصر إسكندرية الصحراوي والزراعي، وطريقي مصر السويس ومصر الإسماعيلية، وتبعت ذلك بمقال يطرح الفوائد المتوقعة من القانون، حيث يمهد القانون للرأسمال الوطني خاصة الاستثمارات الصغيرة للطبقة الوسطي التي ستفضل استثمار مدخراتها بشركات مساهمة تعمل بمجال مضمون بدلا من وضع الأموال بالبنوك، فالمصريون من وجهة نظر صاحب المقال، يفضلون الاستثمار بالأرض والمباني على أي استثمار أخر، وحرصا من الجريدة على تضمين رسالتها للجانب الحيادي، نشرت تحقيق مع الخبير «د. جودة عبد الخالق» حيث أنتقد القانون بشكل كبير، فمن وجهة نظره أن، تمرير القانون جاء بهدف توفير السيولة، وأن السيطرة الفعلية على المشروعات المشتركة ستكون للرأسمال الخاص، حيث تبلغ نسبة مشاركته ٨٠٪، وكذلك انعدام آليات الرقابة حيث لا تخضع المشروعات لرقابة الجهاز المركزي إلا إذا تجاوزت مساهمة المال العام نسبة ٣٠٪[٢٧].

وانتقدت «الوفد» تصريحات وزير التنمية الاقتصادية التي قال فيها أن الحكومة تعمل على رفع معدل النمو إلي ٨٪ تنفيذا لوعد رئيس الجمهورية، وأن ذلك يحتاج أن تصل استثمارات القطاع الخاص بمشروعات البنية التحتية إلي ٥٠٠ مليار جنيه، فمن خلال تحقيق مع عدد من الخبراء الذين رأوا أن تلك أحلام صعبة المنال، فالقطاع الخاص لم يحقق أرقام عالية وقت الرواج، وبالتالي لن تحقق أرقام جيدة بتلك الظروف الصعبة، وأن الوزير يحسب معدل النمو على أساس حساب السوق دون حساب التضخم بما يعطي نتائج غير صحيحة[٢٨].

(٢٧) المصري اليوم – أعداد ٢٠١٠/٤/١٨ - ٢٠١٠/٤/٢٩ – ٢٠١٠/٦/١٣ – ٢٠١٠/٨/١٤ – ٢٠١٠/٨/٢٧.
(٢٨) الأهالي ٢٠١٠/١٢/٢٥.

الشفافية والمشاركة المجتمعية

تحت عنون «شفافية الموازنة شرط ضروري للديمقراطية» نشرت «الأهرام» موضوع مطول حول أهمية الشفافية في نقاش الموازنة، فرغم أن الكثير من بنود الموازنة العامة يفتقد بالفعل للشفافية حتى بالنسبة لأعضاء البرلمان المسئول عن نقاش واعتماد الموازنة، إلا أن المقال أمتدح قيام الحكومة بنشر الموازنة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية، والتعديلات القانونية التي وسعت دور مجلس الشعب بنقاش الميزانية وتعديل بعض بنودها، مع نقد غياب مشاركة المجتمع المحلي أوالمنظمات المدنية للموازنة، وتبعت ذلك بمقال يشرح شروط الموازنة الشفافة وأهمها؛ إشراك المجتمع المحلي بنقاشها، الدقة بكل تفاصيل الموازنة، التحديد الواضح للأولويات، وبالطبع حرصت الصحيفة على مدح إصدار وزارة المالية لكتيب «موازنة المواطن» بالرغم من أنه كتيب دعائي يعتمد على لغة إنشائية تفتقد الدقة، فضلا عن خلوه من التفاصيل، واكتفائه ببعض بنود الموازنة دون عرضها كاملة[٢٩].

و سايرت «المصري اليوم» رسالة الأهرام، من حيث نشر موضوعات خاصة بالشفافية التي تسعي لها الحكومة، مثل دور الشفافية في مواجهة الفساد، وكذلك خبر تحسن وضع مصر ٦ درجات على مؤشر شفافية الموازنة، وبالطبع الإشادة بإصدار «موازنة المواطن» الذي يهدف لزيادة المشاركة المجتمعية، وفتح المجال للمواطنين لاقتراح المشروعات التي لها أولوية بدوائرهم المحلية[٣٠].

أما رسالة «الدستور» فكانت واضحة في رؤيتها لغياب الشفافية عن الموازنة العامة للدولة، فمن خلال تحقيق مع عدد من الخبراء، عرضت الصحيفة لأراء واضحة تؤكد غياب الشفافية، وتربط بين هذا الغياب وبين انتشار الفساد بشكل كبير جدا في كل قطاعات الدولة، وأبرزت الصحيفة رفض المشاركة في تقرير «الشفافية والفساد بمصر» لتمويله من المعونة الأمريكية، فقد تغاضت أمريكا عن الفساد بالشركات الأمريكية الكبري، فضلا عن حماية الفساد بالعراق، كما رفضت المشاركة لحضور عدد من الخبراء المنتمين للحزب الوطني، وهو المسئول الأول عن الفساد من وجهة نظر الكثير من الخبراء المستقلين، فقد جاءت خلاصة التقرير بمؤشرات إيجابية تمتدح إنشاء آليات حكومية لتفعيل النزاهة والشفافية، وإنشاء مجلس قومي لحقوق الإنسان، ولجنة النزاهة والشفافية التابعة لوزارة المالية، فقد رأي الخبراء أن التقرير تجاهل عمدا الانتشار الواسع للفساد بمصر، خاصة الفساد الكبير المرتبط بالخصخصة وبيع أراضي الدولة[٣١].

(٢٩) الأهرام ٢٠١٠/٩/٢٣ – ٢٠١٠/١١/٨ – ٢٠١٠/١٢/١٩.
(٣٠) المصري اليوم ٢٠٢٠/١٠/٩ – ٢٠١٠/١١/١٢ – ٢٠١٠/١٢/٢١.
(٣١) الدستور ٢٠١٠/٢/١٤.

فى حين ربطت «الأهالي» بشكل واضح بين غياب شفافية الموازنة وبين الفساد، حيث لم تزد معلات الإبلاغ عن جرائم الفساد عن ٤٪ خلال ثلاث سنوات، وقد أثبت تقريرا للجهاز المركزي للمحاسبات أن الصناديق الخاصة خارج الموازنة تزيد عن ألف صندوق برأسمال تريليون و٢٧٣ مليار جنيه تمثل ٤٤٦٪ من إجمالى إيرادات الموازنة تصرف بعيدا عن رقابة مجلس الشعب، وبلغ حجم المخالفات بها ٤ مليار جنيه من خلال ٧٠ ألف قضية فساد حكومي(٣٢).

بينما انتقدت الوفد قيام وزارة المالية بإصدار «موازنة المواطن» فبعد عرض الأهداف المعلنة لذلك الإصدار، وهي مشاركة المواطن وتوسيع الرقابة على الموازنة، عرضت لرأي عدد من الخبراء، حيث وصف أحدهم الإصدار بالتهريج، فوزير المالية من المؤمنين بالرأسمالية المتوحشة، والإصدار لا يتضمن سوي بعض البنود العامة التي لا تمكن المواطن من فهم الموازنة أو القيام بدور رقابي فعال(٣٣).

الأجـــور:

تماشيا مع الرسالة الواضحة والمنحازة للحكومة تناولت «الأهرام» موضوع الأجور من منظور حكومي بحت، فقد أفردت مساحة لتصريحات الحكومة حول زيادة المرتبات، من خلال عرض لدراسة صادرة عن وزارة المالية، جاء فيها أن الحكومة أعدت ٦ قوانين بالعلاوات الدورية للعاملين بالدولة وأصحاب المعاشات رفعت دخولهم لأكثر من الضعف عن مستويات أجور ٢٠٠٤، كذلك قانونين للضرائب هدفا لتخفيف الأعباء عن المواطنين، وبمقال مطول ناقش موضوع الحد الأدني للأجور، انتقد موقف الحكومة لأصرارها على أن يكون الحد الأدنى ٤٠٠ جنيه، وانحاز لرأي أتحاد العمال المتمسك ب ٥٠٠ جنيه للمؤهل المتوسط، ٧٠٠ للمؤهل فوق المتوسط، ١٠٠٠ للمؤهل العالي، برغم أن كل تلك الأرقام تقل كثيرا عن الحد الأدنى الوارد بحكم القضاء الإداري، حيث حكم بأن يكون الحد الأدنى للأعزب ١٠٠٠ جنيه شهريا وللمتزوج ١٢٠٠ جنيه شهريا(٣٤).

وسارت رسالة «الوفد» مع اتجاه الرأي العام الذي تبلور مع صدور حكم القضاء الإداري بخصوص الحد الأدنى للأجور، فقد نشرت موضوع مفصل ناقش الخلافات المثارة بين الحكومة وممثلي رجال الأعمال من جهة وبين ممثلي العمال ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخري، فالقانون القائم والذي جمد الحد الأدنى للأجور عند ٣٥ جنيه قد تجاوزه الزمن ولم يعد معبرا بأي درجة عن بيئة العمل المصرية، وأنتقد موقف المجلس الأعلى للأجور

(٣٢) الأهالي ٢٠١٠/١٢/٣٠.
(٣٣) الوفد ٢٠١٠/١٢/٢٤.
(٣٤) الأهرام ٢٠١٠/٧/٤ – ٢٠١٠/١١/٤.

والذي صمم على أن يكون الحد الأدنى ٤٠٠ جنيه، وطالبت الصحيفة بتطبيق حكم القضاء بأن يكون ١٢٠٠ جنيه[٣٥].

أما «الأهالي» فقد ربطت بين موازنة الأجور وبين الارتفاع الكبير بالأسعار، وضرورة الالتزام بحد أدنى للأجور يحفظ كرامة العامل المصري، كما أكدت أن ضعف الأجور يمثل أحد أهم أسباب الفساد، وطالبت بأن يكون الحد الأدنى طبقا للمعايير الدولية، كما انتقدت الصحيفة تحجج الحكومة بضعف إنتاجية العامل المصري لعدم وضع حد أدني للأجور، واستعرضت تطور إنتاجية العامل المصري، ففي الفترة من ١٩٨٠ إلي ١٩٨٥ كانت ٣٦٧٠ دولار سنويا، ارتفعت إلي ٥٩٦٠ دولار بالفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٥، برغم انخفاض الأجور بنفس الفترة من ٢٢٢٠ دولار سنويا إلي ١٨٦٠ أي أن الأجور انخفضت مع زيادة الإنتاجية[٣٦].

(٣٥) الوفد ٢٠١٠/١١/٢٠.

(٣٦) الأهالي ٢٠١٠/٨/٦ – ٢٠١٠/١١/٤ – ٢٠١٠/١١/٧.

الفصل الثالث؛ تحليل موازنة العامين الماليين ٢٠٠٩- ٢٠١١

أولا– تقدير مصروفات الموازنة العامة طبقا للتصنيف الوظيفي[٣٧]:

تم تقدير إجمالى الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٠– ٢٠١١ بقيمة ٤٨٩,٦٥٨,٢٢٨,٠٠٠ جنيها، بزيادة قدرها ٢٣٪ تقريبا مقارنة بعام ٢٠٠٩– ٢٠١٠.

تم توزيع هذه التقديرات على القطاعات الوظيفية للدولة بواقع ٤٥,٢٪ لقطاع الخدمات العمومية العامة، يليه قطاع الحماية الاجتماعية بواقع ٢١,٣٪، ثم قطاع التعليم بواقع ٩,٦٪، ثم قطاع الدفاع والأمن القومى بواقع ٥,٢٪، ثم الشئون الاقتصادية بنسبة ٥,١٪، ثم قطاع الصحة بنسبة ٤,٢٪، ثم النظام العام وشئون السلامة العامة بنسبة ٣,٨٪، ثم الشباب والثقافة والشئون الدينية بنسبة ٢,٩٪، ثم الإسكان والمرافق بنسبة ٢,٥٪، وأخيرا قطاع حماية البيئة بنسبة ٠,٢٪ تقريبا، الشكل التالى يوضح توزيع النفقات العامة على القطاعات الوظيفية المختلفة:

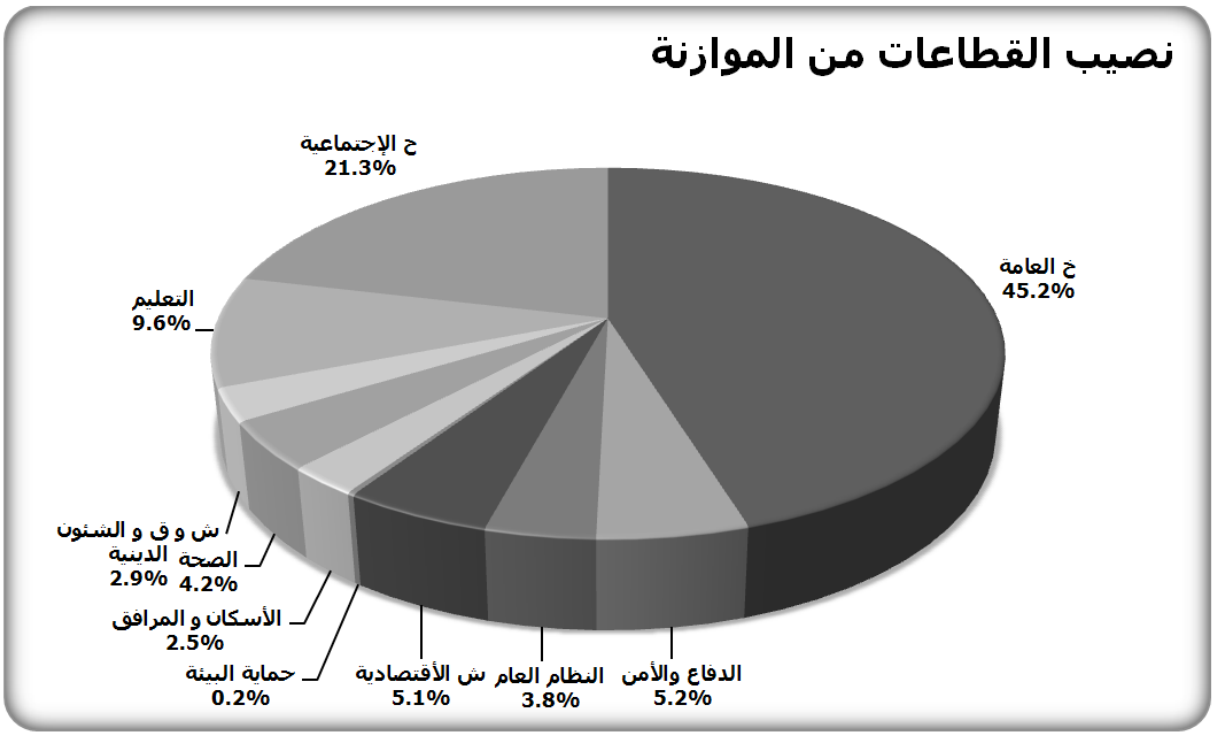

(٣٧) وزارة المالية المصرية، مجلدات الموازنة العامة للدولة، العام المالى ٢٠١٠– ٢٠١١، و العام المالى ٢٠٠٩– ٢٠١٠.

شهدت معظم القطاعات زيادة فى مخصصاتها مقارنة بعام ٢٠٠٩- ٢٠١٠، حيث ارتفعت مخصصات قطاع الخدمات العمومية العامة بواقع ٥١٪، يليه قطاع الصحة بواقع ٢٥٪، ثم النظام العام بواقع ١٨٪، ثم حماية البيئة بواقع ١٥٪، ثم التعليم بواقع ١٣٪، ثم الدفاع والأمن بواقع ١١٪، ثم كل من الحماية الاجتماعية، وقطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية بواقع ٨٪ لكل منهما، بينما انخفضت مخصصات كل من: الشئون الاقتصادية بواقع ٣٪، وقطاع الإسكان والمرافق بواقع ٣٣٪ عن مخصصات عام ٢٠٠٩- ٢٠١٠، الشكل التالى يوضح التغير بين مخصصات القطاعات خلال العامين:

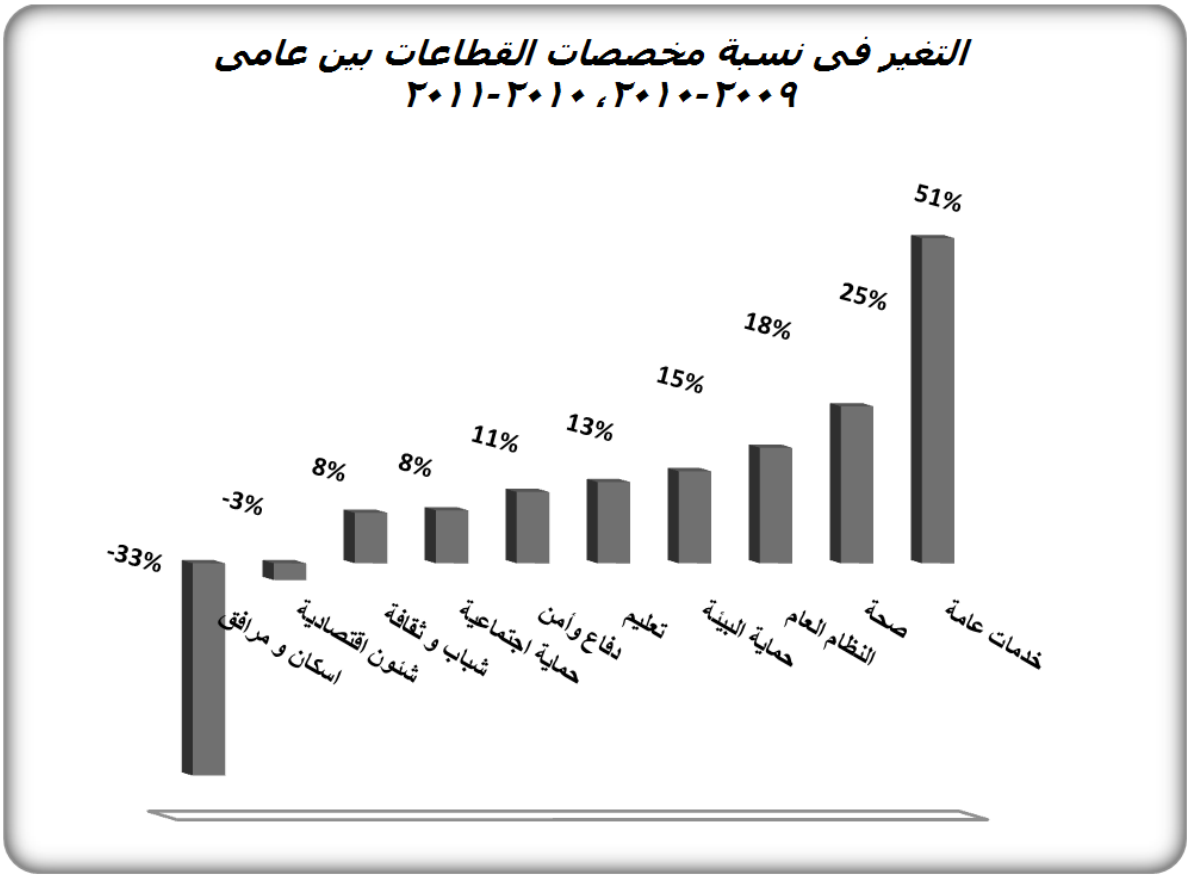

و على الرغم من أن معظم هذه القطاعات قد شهدت زيادة فى مخصصاتها إلا أن جميعها قد شهدت انخفاضا لوزنها النسبي فى هيكل موازنة عام ٢٠١٠- ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠٠٩- ٢٠١٠ باستثناء كل من: قطاع الخدمات العامة الذى زاد وزنه النسبي بواقع ٨,٣٩٪، وقطاع الصحة بواقع ٠,٠٥٪ فقط بين هذين العامين الماليين، بينما شهدت قطاعات؛ الحماية الاجتماعية، الإسكان والمرافق، والشئون الاقتصادية انخفاضا بواقع؛ ٣٪، ٢,١٥٪، ١,٤٪ تقريبا لكل منهم على التوالى، فى حين شهدت قطاعات التعليم، الشباب والثقافة، حماية البيئة، النظام العام، والدفاع تخفيضا طفيفا لا يتعدى نسبة ١٪ من وزنها العام السابق، الشكل التالى يوضح نسبة التغير فى الاوزان النسبية للقطاعات الوظيفية المختلفة:

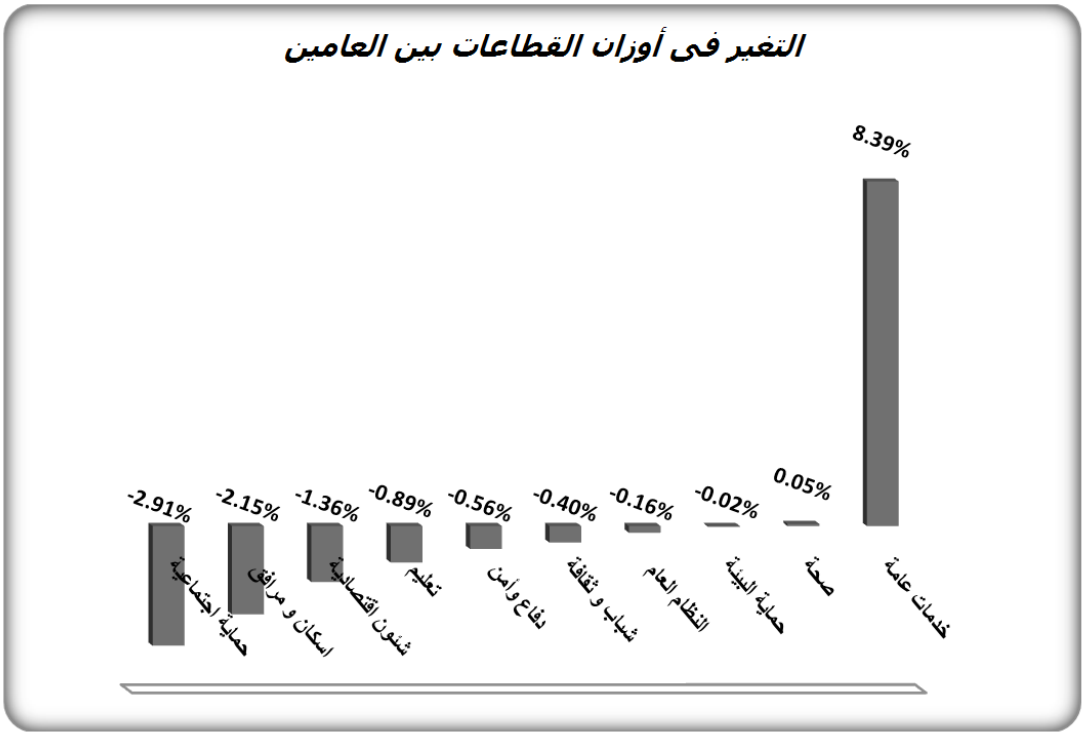

البيانات السابقة توضح أنه طبقا للتصنيف الوظيفى للموازنة؛ يستحوذ قطاع الخدمات العامة على نسبة ٤٥٪ من جملة المصروفات العامة، فضلا عن زيادة مخصصاته بواقع ٥١٪ عن موازنة ٢٠٠٩– ٢٠١٠، وزيادة وزنه النسبى فى هيكل الموازنة بواقع ٨,٥٪ تقريبا، ذلك الوضع الذى يجد تفسيره فى ضرورة إجراء انتخابات مجلس الشعب والتجديد النصفى لمجلس الشوري خلال العام المالى ٢٠١٠– ٢٠١١، فكان لابد من زيادة مخصصات ذلك القطاع الذى ينتميان إليه.

ثانيا– المصروفات طبقا للتصنيف الاقتصادى:

تم توزيع المصروفات طبقا لاقتصاديات وظائف الدولة داخل القطاعات الوظيفية على البنود التالية:

نسبة ٢٩٪ لبند الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية، نسبة ٢٤٪ لبند الأجور، نسبة ٢٢٪ لبند فوائد الديون، وظلت الاستثمارات بنسبة ١٠٪، ثم المصروفات الأخرى ٨٪، وأخيرا شراء السلع والخدمات ٧٪ تقريبا.

الشكل التالى يوضح توزيع مخصصات المصروفات على البنود المختلفة داخل القطاعات الوظيفية للدولة:

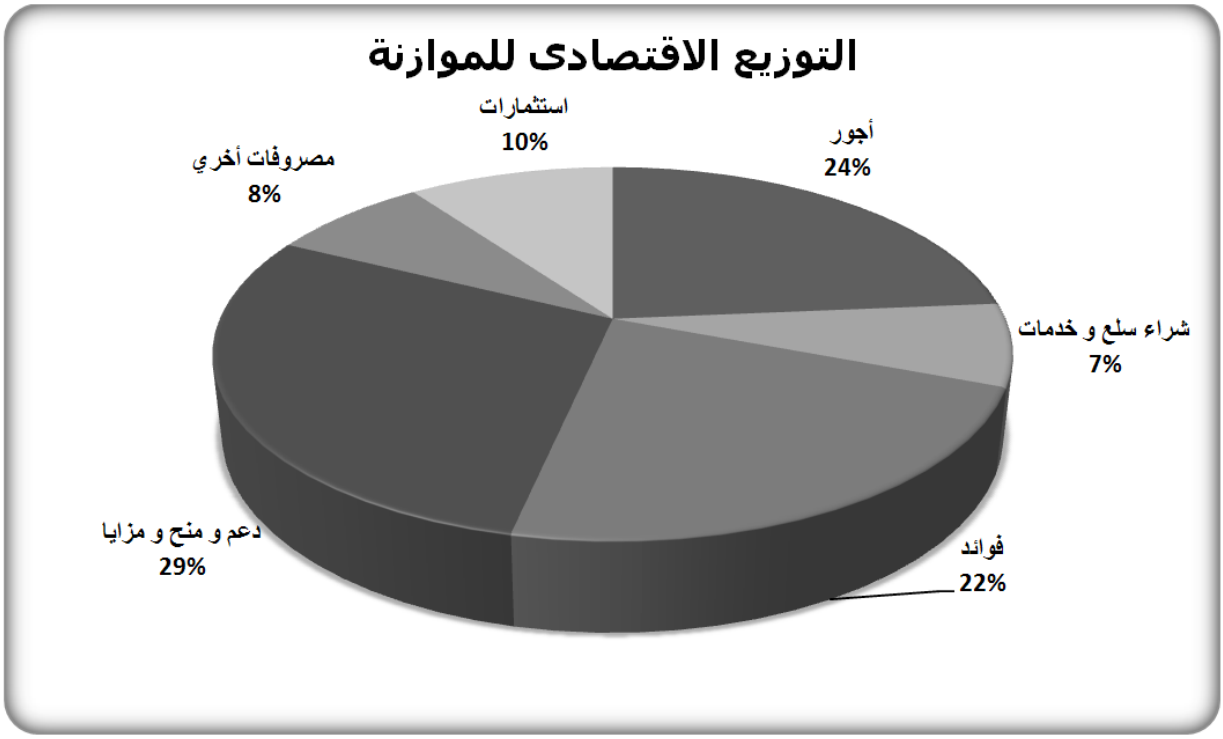

مازالت الموازنة العامة تعانى خللا هيكليا يتمثل في استحوذ ثلاثة بنود؛ الدعم، الأجور، وفوائد الديون على نسبة ٧٥٪ من جملة المصروفات العامة داخل القطاعات الوظيفية المختلفة، فضلا عن أن النسبة العظمى من مخصصات الدعم تذهب إلى دعم الطاقة وتستفيد منه المشروعات الخاصة على حساب الغالبية العظمى من الفقراء.

بند الأجور بالقطاعات الوظيفية المختلفة:

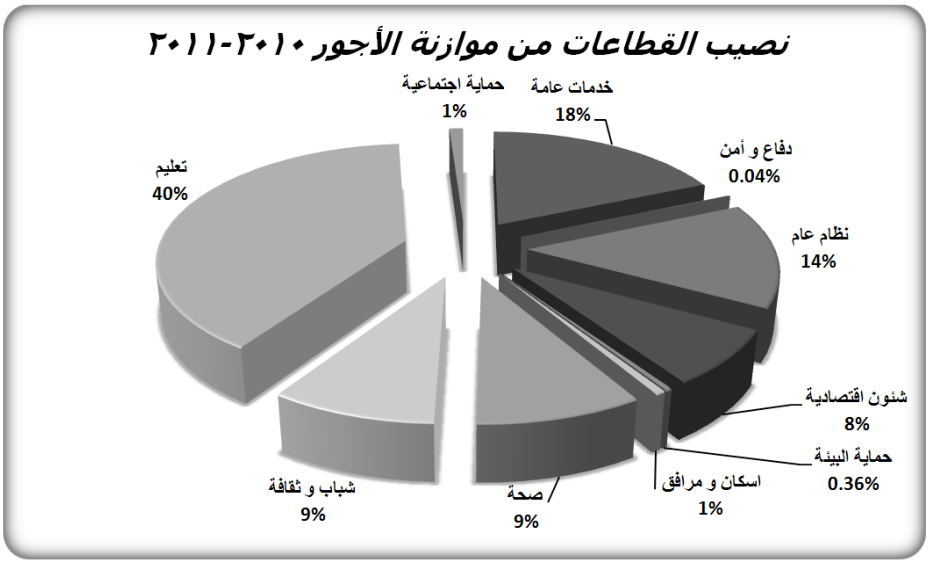

ارتفعت موازنة الأجور بواقع ٩٪ تقريبا بين عامى ٢٠٠٩- ٢٠١١، تستحوذ ثلاثة قطاعات؛ التعليم، الخدمات العامة، والنظام العام على نسبة ٧٢٪ من جملة موازنة الأجور، تاركة نسبة ٢٨٪ ليتم توزيعها على سبعة قطاعات وظيفية أخرى، الشكل السابق يعكس نصيب القطاعات الوظيفية من موازنة الأجور عام ٢٠١٠-٢٠١١.

تباينت الزيادة فى مخصصات الأجور بين القطاعات الوظيفية المختلفة، حيث شهد قطاع النظام العام النسبة الأعلى للزيادة بواقع ١٧,٦٪، في حين أن قطاع الخدمات العامة قد انخفضت مخصصات الأجور فيه بواقع ٩٪ تقريبا، الشكل التالى يوضح التغير الذى تم فى مخصصات الأجور بالقطاعات الوظيفية المختلفة بين عامى ٢٠٠٩- ٢٠١١:

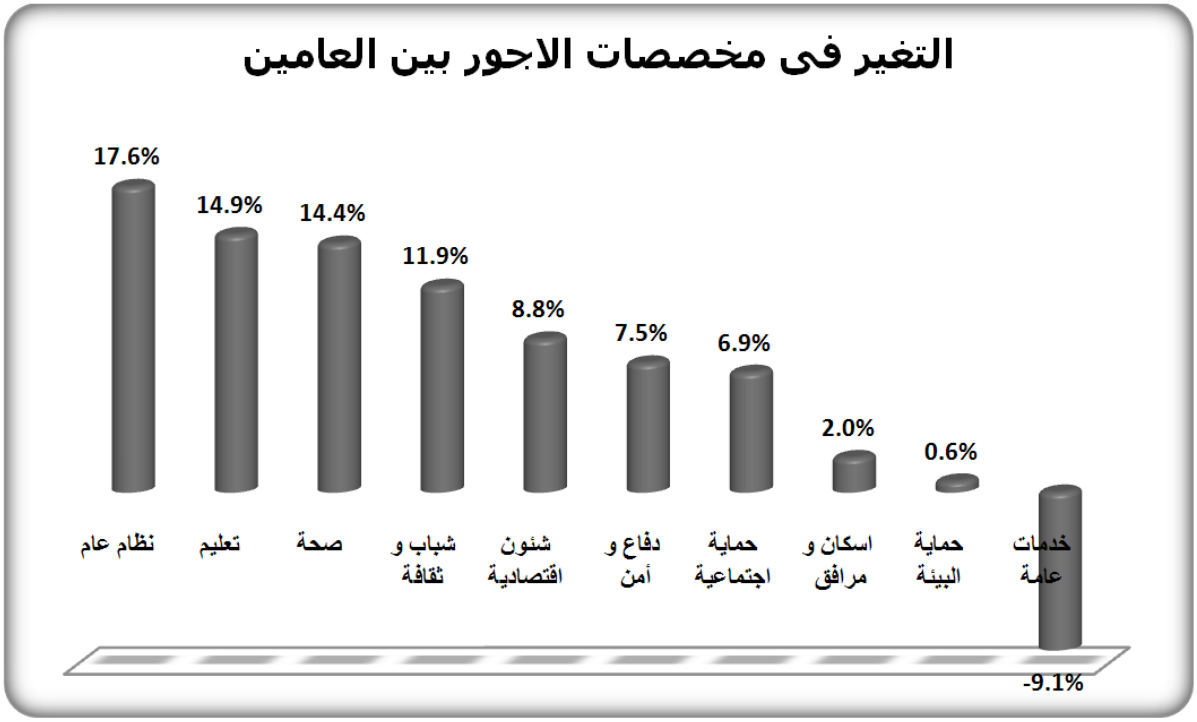

تتوزع الأجور بالقطاعات الوظيفية على ثلاثة أجهزة؛ الإدارة المحلية بنسبة ٤٦٪ الجهاز الإداري بنسبة ٤٢٪، وأخيرا الهيئات الخدمية بنسبة ١٢٪ فقط من جملة الأجور، وفقا للشكل التالي:

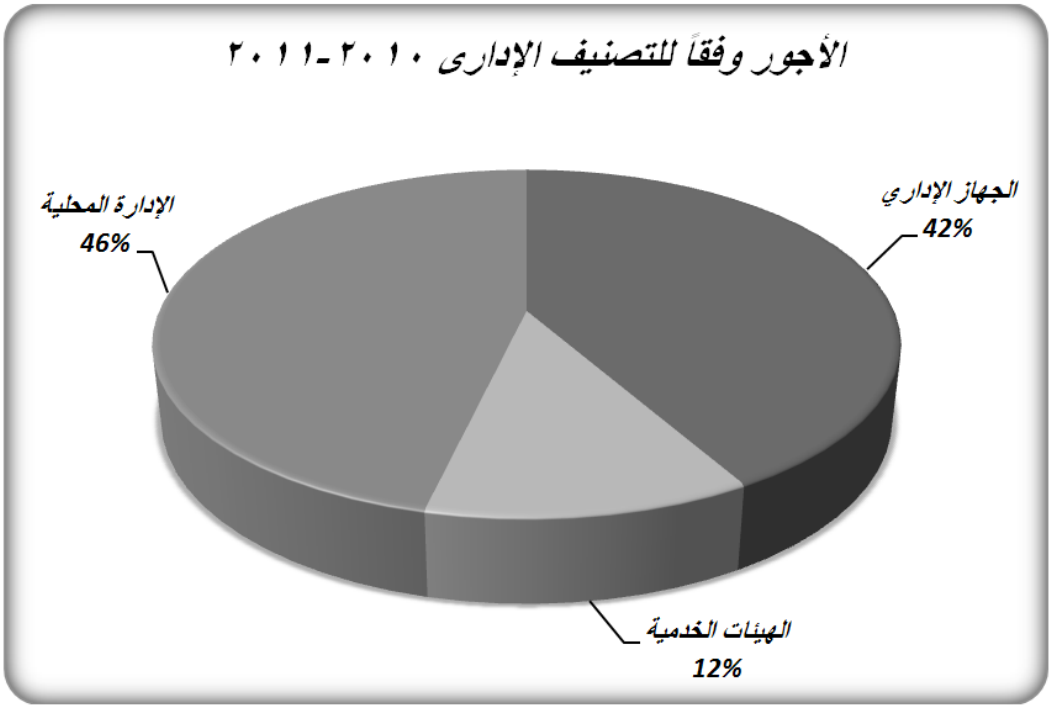

يتصارع كل من الجهاز الإداري (البيروقراطية)، والإدارة المحلية من أجل الحصول علي النصيب الأعظم من أجور قطاعات الدولة، تنتصر البيروقراطية في قطاعات الخدمات العمومية، النظام العام، الدفاع والأمن القومي، والشباب والثقافة والشئون الدينية، وتفسح المجال للإدارة المحلية في قطاعات الحماية الاجتماعية، التعليم، الصحة، والإسكان والمرافق، بينما تجاهد الهيئات الخدمية داخل كافة القطاعات من أجل الحصول على فتات الأجور.

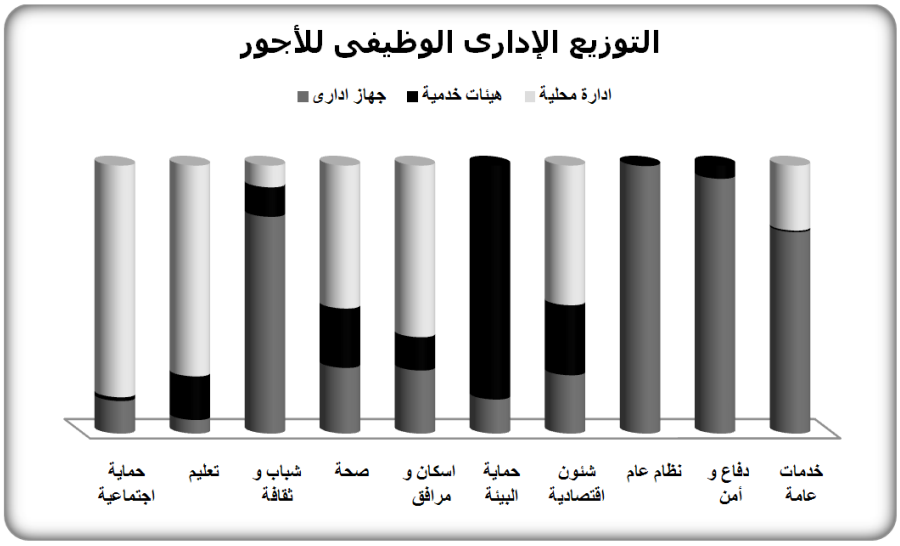

بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بالقطاعات:

بلغت قيمة بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية عام ٢٠١٠- ٢٠١١ مبلغ ١١٦,٦١٦,٠٤٦,٠٠٠ جنيها، بزيادة قدرها ٩,٧٪ عن موازنة عام ٢٠٠٩- ٢٠١٠.

يستحوذ الجهاز الاداري (البيروقراطية) داخل كافة القطاعات الوظيفية علي مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة ٩٥٪ من جملة ذلك البند، بينما تحصل الهيئات الخدمية علي نسبة ٤,٨٪، ولايتبق للإدارة المحلية سوي ٠,٣٪ فقط، وفقا للشكل التالي:

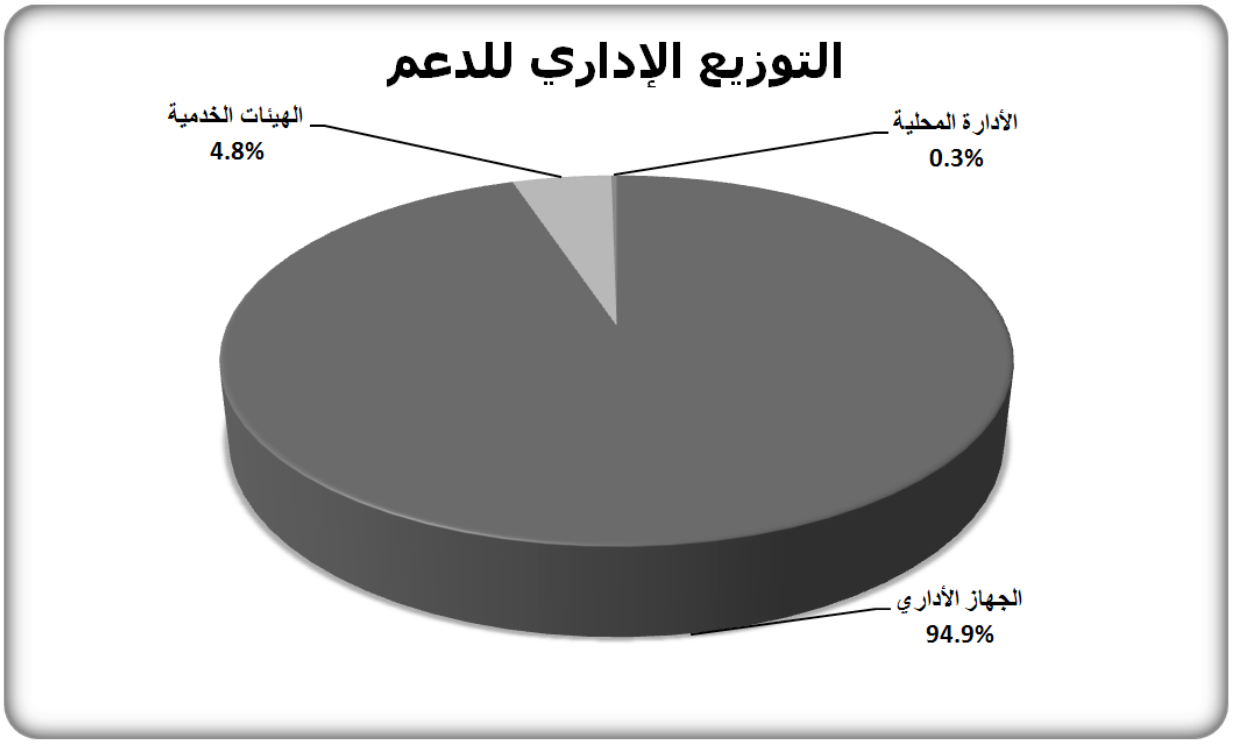

فوائد الديون:

قدرت موازنة ٢٠١٠-٢٠١١ قيمة فوائد الديون بمبلغ ٩١,١٤٢,٧٦٢,٠٠٠ جنيها، بزيادة قدرها ٢٨٪ عن موازنة العام السابق.

يتحمل قطاع الخدمات العامة مسئولية الاقتراض بكاملها تقريبا، وذلك بنسبة ٩٩,٧٪ من جملة الفوائد، لأن القاعدة الاقتصادية تقضي بأن الجهة المقترضة هي المسئولة عن سداد فوائد القروض، الجدول التالي يوضح قيمة

فوائد القروض داخل كافة القطاعات الوظيفية ونصيب كل قطاع منها[٣٨]، وهو ما يتضح منه أن الدولة لا تقترض من أجل الانفاق علي الصحة أو التعليم أو البيئة، بقدر ما تقترض لتنفق علي قطاع الخدمات العمومية الذي يشمل كل من رئاسة الجمهورية، ورئاسة مجلس الوزراء، ومجلسي الشعب والشوري، وديوان عام وزارة الخارجية.

القطاع	٢٠١٠-٢٠١١	من الإجمالي٪
الخدمات العامة	٩٠,٩٠٣,٤٨٦,٠٠٠	٪٩٩,٧
الدفاع والأمن القومي	٠	٪٠,٠
النظام العام وشئون السلامة العامة	٠	٪٠,٠
الشئون الأقتصادية	١٥٠,٨٦٦,٠٠٠	٪٠,٢
حماية البيئة	٠	٪٠,٠
الأسكان والمرافق المجتمعية	٣١,٦٦٣,٠٠٠	٪٠,٠
الصحة	١٩,٥٨٩,٠٠٠	٪٠,٠
الشباب والثقافة والشئون الدينية	٩٠٠,٠٠٠	٪٠,٠
التعليم	٣٥,٧٠٤,٠٠٠	٪٠,٠
الحماية الإجتماعية	٥٥٤,٠٠٠	٪٠,٠
الاجمالي	٩١,١٤٢,٧٦٢,٠٠٠	٪١٠٠,٠

(٣٨) النسب المئوية تم حسابها بواسطة باحثي المرصد.

الفهرس

الفصل الأول: الخطة و الموازنة للعام المالى ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ داخل مجلس الشعب ... ٢

القسم الأول: بيان وزير التنمية الاقتصادية حول خطة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ ..... ٢

القسم الثانى: البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٠- ٢٠١١ ..... ٧

القسم الثالث: تقرير لجنة الخطة والموازنة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ ..... ١١

توصيات تقرير لجنة الخطة و الموازنة ١٥

القسم الرابع: مناقشات الأعضاء لخطة التنمية الاقتصادية وموازنة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ ..... ١٧

القسم الخامس: بيانات وتقارير عقب المناقشات ٣١

القسم السادس؛ ملاحظات على نقاشات النواب لموازنة عام ٢٠١٠-٢٠١١ ..... ٣٤

الفصل الثانى: الموازنة العامة فى الصحافة المصرية؛ رسائل متعارضة ٣٧

أولا: مؤشرات الموازنة ٣٧

قضية الدعم ٤٠

الضرائب ٤٤

العجز و الديون ٤٦

خصخصة البنية التحتية ٤٩

الشفافية والمشاركة المجتمعية ٥١

الأجـــور ٥٢

الفصل الثالث؛ تحليل موازنة العامين الماليين ٢٠٠٩- ٢٠١١ ..... ٥٥

أولا- تقدير مصروفات الموازنة العامة طبقا للتصنيف الوظيفي ٥٥

ثانيا- المصروفات طبقا للتصنيف الاقتصادى ٥٧